الجمهورية العربية المتحدة

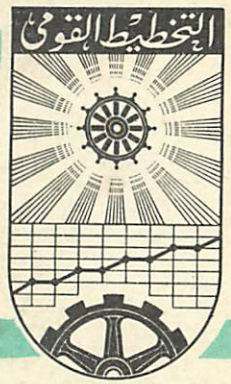

معهد التخطيط القومى

مذكـــــره رقـــم (١١٦٥)

الموازيـــــن الاقتصاديـــه

اعداد

دكتور فتحى الحسينى خليـــل

اغسطـــس ١٩٧٦

القـاهـرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــــات

١ ــ اهمية واستخدامات أنظمة المحاسبة الاقتصادية

١٠١ ــ الحاجة الى المحاسبة الاقتصادية

٢٠١ ــ نشأة أنظمة المحاسبة الاقتصادية

٣٠١ ــ التعريف بنظام الموازين وأهم استخداماته

٢ ــ الأطار النظرى لنظام الموازين الاقتصاديـة

١٠٢ ــ مفهوم النشاط الاقتصادى

٢٠٢ ــ عملية اعادة الانتاج

٣ ــ الموازين الاقتصاديـة :

١٠٣ ــ الصور المختلفة للموازين الاقتصادية

٢٠٣ ــ هيكل الموازين الاقتصاديـة

١٠٢٠٣ ــ ميزان الناتج الاجتماعى

٢٠٢٠٣ ــ ميزان رأس المال الثابت

٣٠٢٠٣ ــ ميزان التشابك القطاعى

٤٠٢٠٣ ــ الميزان السلعـــــى

٥٠٢٠٣ ــ ميزان الدخل القومى

٦٠٢٠٣ ــ ميزان القوى العاملـــه

١ ـ أهمية واستخدامات أنظمة المحاسبة الاقتصادية

١ . ١ ـ الحاجة الى المحاسبة القومية :

ان المشكلة الاقتصادية فى جوهرها هى نقص الموارد الاقتصادية عن الوفاء بالحاجات الاجتماعية . فالموارد الاقتصادية المتاحة لاى مجتمع ومهما بلغت درجة وفرتها تظل عاجزة عن مقابلة أو الوفاء بالحاجات الاجتماعية المتجددة للمجتمع . ويعكس لنا تاريخ الفكر الاقتصادى تطور التفكير الانسانى فى تناوله وطرحه لهذه المشكلة وبالتالى طبيعة الحلول التى أعطيت لها ، وذلك بشكل يوضح مدى تداخل مختلف العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية فى تشكيل مختلف جوانب الفكر الاقتصادى (أى طبيعته) السائد فى كل مرحلة تاريخية معينه ، وذلك على النحو الذى نراه فى تطور الفكر الاقتصادى منذ عهد الاغريق والرومان وفى العصور الوسطى فالتجاريين والطبيعيون ثم النظرية التقليدية فالتقليدية الجديدة فالنظريات الاقتصادية الحديثة ... الخ . وقد تجسدت هذه المشكلة من واقع طبيعتها وضخامتها مع بداية القرن العشرين وخاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فمع زوال دخان الحرب تفتحت عيون وعقول العالم عن ذلك التفاوت الصارخ فى مستويات المعيشة بين شعوب الكرة الارضية ، وتلك الآفاق البعيدة التى كشفت عنها مستويات الرفاهة التى نشهدها فى الدول الصناعية المتقدمة عن طبيعة الحاجات الاجتماعية المتجددة والمتنوعة بشكل يوضح مدى العجز الكبير فى موارد الدول الفقيرة (النامية) عن ملاحقة آمالها فى النمو والتقدم . وعليه فقد تبلورت المشكلة الاقتصادية فى وقتنا الراهن فى كيفية الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى الى المستوى الذى تستلزمه عملية محاربة الفقر والقضاء على أوضاع التخلف فى الدول الفقيرة أو المتخلفة ، والى المستوى الذى تستلزمه عملية المحافظة على مستويات الرفاهة المحققة فى الدول الصناعية المتقدمة .

ومن ثم فان حاجة المجتمعات البشرية الى الوقوف على اوضاعها وتطورها الاقتصادى قد استلزم نوع من المحاسبة الاقتصادية التى تستهدف دراسة وتحليل كيفية استخدام هذه المجتمعات لمواردها الاقتصادية المتاحة وهى بطبيعتها محدودة ، وتقييم مدى كفأة هذا

الاستخدام لتحقيق حاجاتها الاجتماعية وهى بطبيعتها متجددة ومتنوعة • وعليه يمكننا القول بأن الحاجة الى المحاسبة الأقتصادية تنبع من شعوب المجتمعات البشرية بوجود المشكلة الاقتصادية بما عليه من ضرورة العمل على ترشيد عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يكفل الوفاء بمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى ارتضتها الجماعة هذا لا يعنى ان المحاسبة الاقتصادية قد ارتبطت زمنيا بظهور المشكلة الاقتصادية لان الامر يتوقف كما ذكرنا على الأسلوب الشكل التى تطرح به المشكلة ، وبعبارة أدق على أهم جوانب المشكلة التى سادت أو غلبت على تفكير الاقتصاديين فى كل فترة زمنية مثل مشكلة التوزيع والسكان على الرواد الاوائل للمدرسة التقليدية والطلب الفعلى فى الفكر الكينيزى •

نخلص من ذلك الى ان حاجة المجتمعات البشرية الى حل مشاكلها الاقتصادية عن طريق دراسة وتحليل كيفية استخدامها لمواردها الاقتصادية ومدى امكانية ذلك الاستخدام فى الوفاء بحاجاتها الاجتماعية قد استلزمت ضرورة الاسلوب الرقمى لدراسة وتحليل وتصوير النشاط الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ، وبعبارة اخرى نظام المحاسبة الاقتصادية • وينصرف بالتالى مدلول نظم المحاسبة القومية الى الاطار المحاسبى التى يتم خلال التصوير الرقمى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال الفترة الزمنية المحددة بالاضافة الى طبيعة ونوع العمليات الاقتصادية التى تشملها قواعد المحاسبة • وتتمثل محصلة التفكير الاقتصادى فى هذا المجال فى نظامين اساسيين للمحاسبة الاقتصادية هما نظام الحسابات القومية المستخدم أساسا فى دول اقتصاديات السوق فى أوربا الغربية والولايات المتحدة ونظام الموازين الاقتصادية المستخدم فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا • ويجد نظام الحسابات القومية أساسه التاريخى فى الصورة التقليدية له والمعروفة بنظام كمبردج Cambridge System والتى تدور أساسا حول تحديد الناتج القومى والدخل القومى • ويهدف هذا النظام الى تصوير النشاط الانتاجى للمجتمع (فى صورة رقمية) خلال مدة معينة (سنة عادة) • وعليه فيشترط نظام الحسابات القومية بصفة عامة فى العمليات الاقتصادية التى تدخل فى تقديراته القابلية للتقييم ، أن تكون عملية تبادلية وليست تحويلية ، أن تكون عملية نهائية وليست عملية وسيطة وأن يكون أحد طرفيها مقيما بالبلد موضوع الحساب •

ولاستكمال هذه الصورة الرقمية عن النشاط الاقتصادى (الانتاجى) تقوم هذه الدول المستخدمة لنظم الحسابات القومية باعداد جداول المدخلات والمخرجات وجداول التدفقات النقدية .

أما نظام الموازين الاقتصادية فى صورته الاساسية والمطبق بها فى الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا فيجد أساسه النظرى فى الفكر الماركسى ونظرية اعادة الانتاج Reproduction process أو الانتاج الموسع Expanded Production، ويتحدد الاطار المحاسبى له بمجموعة الموازين التى تتناول عملية اعادة الانتاج من مختلف جوانبها Spheres (المادى ، النقدى ، العملى) ويختلف مجالاتها Spheres (الانتاج ، التوزيع ، التداول ، الاستهلاك والتراكم الرأسمالى) .

١ . ٢ — نشأة أنظمة المحاسبة الاقتصادية :

خلصنا مما سبق الى مدى أهمية المحاسبة الاقتصادية كأسلوب رقمى لتصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة بهدف الوقوف على مدى المواءمة بين موارد المجتمع وحاجاته . كما أن هذا الهدف قد تبلور اكثر وأصبح اكثر تحديدا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فأصبح من أهم أهداف المحاسبة الاقتصادية الكشف عن كيفية تعبئة واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة والعمل على توجيهها لخدمة أغراض التنمية . وقد ساعد على ذلك وقاد اليه شدة وطأة اوضاع التخلف على ما يترتب من ثلثى سكان الكرة الارضية واتجاهات هذه الدول الى الأخذ باسلوب التخطيط القومى الشامل تحت تأثير نتائجه الملموسة فى دول شرق أوربا والظروف التاريخية والموضوعية للاقتصاديات المتخلفة الآن . كما خلصنا أيضا الى وجود نظامين أساسيين للمحاسبة الاقتصادية وهما نظام الحسابات القومية National accounts system ونظام الموازين الاقتصادية National balances system الا أن كل منهما قد نشأ مرتبطا بنظام اقتصادى معين له مقوماته الاساسية وفلسفته الاقتصادية التى تحدد بالتالى ملامحه الرئيسية وأبعاده العملية . كل ذلك يعطى لنظم المحاسبة القومية اطارها العام الذى يحدد طبيعة المفاهيم والاسس التى تقوم عليها اذ ان الاطار العام الذى يرتضيه المجتمع لنموه الاقتصادى يترك بلا شك بصماته الواضحة على طبيعة نظام المحاسبة الاقتصادية المتبع ويحدد بالتالى مفاهيمه النظرية والاسس التى تقوم عليها تقديراته [1] .

لقد نشأ نظام الحسابات القومية فى دول اقتصاديات السوق وبالتالى فى اطار الحرية الاقتصادية الذى اتخذته هذه الدول منهاجا لتطورها الاقتصادى والاجتماعى .

وفى ضوء طبيعة هذا النظام المرتكزة على المبادأة الفردية وحرية اتخاذ القرارات وحركة جهاز الأثمان وفلسفته العامه القائمة على التوافق والانسجام الدائم والطبيعى بين المصلحة العامة للمجتمع والمصالح الفرديه لافراده ، تحددت طبيعة المفاهيم الاساسية لنظام الحسابات القومية والاسس التى يقوم عليها . وعلى الطرف الاخر نجد أن الاطار العام فى الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق اوربا والتى نشأ فى كنفها نظام الموازين الاقتصادية يختلف فى طبيعته وميكانيكيته عن ذلك الاطار العام الذى ارتضته دول اقتصاديات السوق ، وقد انعكس ذلك بوضوح فى طبيعة المفاهيم والاسس التى يقوم عليها نظام الموازين والاهداف العامة التى يستهدفها وبعبارة أوضح فان الاطار العام لنظام الموازين يتمثل فى النظام الاشتراكى كما هو مطبق فى دول شرق اوربا فى حين ان الاطار العام لنظام الحسابات القومية يتمثل فى نظام اقتصاديات السوق بمقوماته الاساسية الموجود عليها فى دول غرب أوربا . ومن هنا جاء الانطباع والقول بأن نظام الموازين مرتبط بالاطار الاشتراكى ونظام الحسابات القومية مرتبط بالاطار الاشتراكى ونظام الحسابات القومية مرتبط بالاطار الرأسمالى .

ومن ثم نجد لزاما علينا عند دراسة نظام الموازين الاقتصادية أن نتبين طبيعة ومقومات الاطار العام الذى نشأ فى ظله والتى يمكننا اجمالها فى المقومات الاساسية التالية :

أولا : الملكية العامة لادوات الانتاج :

سبق القول بأن النظام الموازين الاقتصادية قد جاء فى نشأته وتطوره مرتبطا بنشأة وتطور النظام الاشتراكى فى دول شرق أوربا وخاصة الاتحاد السوفيتى . ومن ثم كانت مفاهيم وأسس نظام الموازين انعكاسا طبيعيا لطبيعة هذا الاطار العام الذى يحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول . وتعتبر الملكيه العامة لادوات الانتاج من أهم مقومات هذا الاطار العام ، حيث تقوم الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع ككل بامتلاك وادارة النشاط الانتاجى فى المجتمع . والدولة وهى تمتلك وتدير النشاط الانتاجى فى المجتمع تستهدف اشباع الحاجات الاجتماعية لافراده جميعا .

وتجد الملكية العامة لادوات الانتاج أساسها النظرى فى الرفض الفلسفى لفكرة الانسجام الطبيعى بين المصلحة العامة للمجتمع ككل والمصلحة الخاصة لافراده المكونين له • اذ ان المجتمع لا يعدو فى حقيقة أن يكون مقسما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية الى فئات وطوائف أى طبقات • وعليه فان موارد المجتمع المختلفة ينبغى أن تستغل لصالح جميع افراده وليس لصالح فئة أو طبقة • فعملية الانتاج وأن تمثلت من الناحية الاقتصادية فى كيفية استخدام الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج) الا أنها لا تعدو ان تكون عملية اجتماعية من خلال طبيعة علاقات الانتاج التى تعكسها والتى تحدد الى حد كبير ملامح الحياة الاجتماعية لمختلف فئات وطبقات المجتمع • ومن ثم فان الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج يتبلور من خلال نظرتنا لها بشقيها (أى أسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج) فى أنها لا تعدو وأن تكون عملية استخدام لمقدرات وموارد المجتمع المختلفة وبالتالى فان عائدها لابد وأن يكون لجميع أفراده وحتى يستفيد جميع افراد المجتمع من عائد استغلال ثرواته ومواردة فلا مناص من ان تقوم الدولة باعتبارها ممثلة لجميع أفراده بتملك عناصر الانتاج وادارتها بما يضمن لها السيطرة والتحكم فى نوعية وحجم الانتاج بما يتفق والحاجات الاجتماعية • أى ان الدولة وهى تستهدف صالح جميع افرادها ترى أنه لابد من تأكيد سيطرتها وتحكمها فى العملية الانتاجية حتى تستطيع توجيهها لخدمة اهداف المجتمع ككل واشباع الحاجات الاجتماعية وذلك عن طريق الملكية العامة لادوات الانتاج •

وهنا نود أن نشير الى بعض الحالات التى تقيم فيها الدولة فى الدول الرأسمالية بتملك وادارة بعض النشاطات الانتاجية وذلك نزولا عن بعض الضرورات الاقتصادية الناجمة عن ظروف طارئة او مواءمة الاعتبارات السياسية • كأن تقوم الدولة بتملك وادارة بعض الصناعات الاساسية كالتعدين أو الصلب أو الانشطة المرتبطة مباشرة بالحاجات الحيوية للشعب مثل السكك الحديدية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كما أنه كثيرا ما نلاحظ اتجاه حكومات الدول الرأسمالية فى أوقات الكساد الى تملك (كليا أو جزئيا) وادارة بعض اوجه النشاط الاقتصادى وذلك لمساعدة الاقتصاد القومى على تخطى ظروف الازمة الطارئة • الا أن ما نود التأكيد عليه ان هذه الاجراءات لا تمس جوهر النظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على المبادأة

الفردية والملكية الفردية لادوات الانتاج وأنها فى سبيل الاستثناء الذى لايقبل التمادى فيه وليست هى القاعدة فى ادارة النشاط الانتاجى فى المجتمع .

ثانيا : التخطيط القومى

يعتبر التخطيط القومى احد المقومات الاساسية لذلك الاطار العام الذى تكأفى ظله نظام الموازين الاقتصادية وارتبطت بالتالى به مفاهيمه الاساسيه . فكما سبق ان اوضحنا يقوم هذا الاطار على رفض الاساس النظرى للاطار الرأسمالى ومن ثم رفض كل مقوماته الاساسية واهمها الملكية الفردية لادوات الانتاج ليحل محلها الملكية العامة لها . فالدولة باعتبارها وحدة اجتماعية تقوم بتملك هذه الادوات وتتحمل مسئولية ادارة دفة الحياة الاقتصادية .
والرفض هنا لا ينصب فقط على شكل الملكية ولكن يمتد ايضا ليشمل المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى ، وبعبارة اخرى ميكانيكية النظام الاقتصادى . ففى الاطار الرأسمالى يقوم جهاز الاثمان بدور المحرك للنظام الاقتصادى كله . فالانتاج يتم فى المجتمع الرأسمالى بدافع الربح الذى تعكسه بالتالى مرآه جهاز الاثمان . ومن ثم فان توجه وتخصيص الموارد الاقتصادية على الاستثمارات المختلفة ويتم بناء على حركة جهاز الاثمان وبهدف تحقيق اكبر ربح ممكن للمستثمر الخاص . ويضع الاطار الرأسمالى كل ثقته فى كفاءة وقدرة جهاز الاثمان على تحقيق التوزيع الامثل للاستثمارات القومية بما يحقق صالح المجتمع والافراد المكونين له فى نفس الوقت .

الا أن الدولة فى الاطار الاشتراكى والذى ارتبط به نظام الموازين الاقتصادية سواء فى نشأته أو تطوره ، وقد تملكت ادوات الانتاج وتقوم بادارة النشاط الانتاجى مستهدفة مصلحة المجتمع ككل وعلى المدى البعيد ، لم تجد فى جهاز الاثمان ضالتها المنشودة لتحريك النشاط الانتاجى . بل أن الخطة القومية التى يتم التوصل اليها بعد دراسة وتحليل مختلف البدائل الممكنه لعملية استخدام الموارد القومية لخدمة اهداف المجتمع ككل لا شك افضل واقدر على تحقيق التخصيص الامثل للموارد القومية المتاحة من ترك الامور تجرى فى اعنتها والتغنى بالمفعول السحرى لجهاز الاثمان .

وعليه فقد ارتضت شعوب هذه الدول اسلوب التخطيط القومى باعتباره الاسلوب العلمى الواعى لتعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يحقق الاستخدام الامثل لها بهدف رفع مستوى المعيشة لجميع افراد المجتمع • أى أن سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لم تعد متروكة للمستثمرين الافراد بل اصبحت من حق الدولة المالكة لادوات الانتاج • واصبح هذا القرار يؤخذ مركزيا ووفقا لاهداف يحددها المجتمع مسبقا كما أن الربح الفردى لم يعد هو المحرك الاساسى للنشاط الانتاجى بل أصبح رفع مستوى المعيشى لجميع افراد المجتمع • وانبثاقا من هذا كله اصبحت الخطة وليس جهاز الاثمان هو الاداة الرئيسية لتوجيه وتخصيص الموارد المتاحة نحو أوجه الاستثمار المختلفة بما يتفق والاهداف المرتضاه والمحددة مسبقاه الى آخر ذلك مما تزخر به مؤلفات وكتابات التخطيط والتنمية •

١ • ٣ — التعريف بنظام الموازين واهم استخداماته :

لقد نشأ نظام الموازين الاقتصادية كما سبق أن أوضحنا مرتبطا بالاطار الاشتراكى القائم الملكية العامة لادوات الانتاج واستخدام التخطيط القومى الشامل كأسلوب لادارة النشاط الاقتصادى للمجتمع • ومن ثم أصبحت الخطة القومية وليس جهاز الاثمان هى المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى • كما أن حركة دولاب الانتاج لم تعد بدافع الربح الفردى بل أصبحت تحكمها الوفاء بالحاجات الاجتماعية ومتطلبات النمو الاقتصادى • ومن ثم ظهرت حاجة المخطط الى نظام المحاسبة الاقتصادية الذى يستطيع عن طريقة تصوير نتائج النشاط الاقتصادى بمفاهيمه الاقتصادية والاجتماعية التى تتفق وطبيعة الاطار الاشتراكى الذى ارتضاه المجتمع • هذا بالاضافة الى ان الدولة بتملكها لادوات الانتاج وتحملها بالتالى مسئولية ادارة النشاط الانتاجى فى المجتمع وفقا لمنهاج التخطيط القومى الشامل كانت فى حاجة الى نظرية او نموذج عام Macro - economic model لعملية التخطيط القومى • ومن هذه المطلقات الاساسية تحددت الملامح الاساسية لنظام الموازين الاقتصادية وعوامل ميكانيكة ، واصبح بالتالى نظاما للمحاسبة القومية بالاضافة الى كونه النموذج العام لعملية التخطيط القومى فى هذه المجتمعات •

وعليه يمكننا تعريف نظام الموازين الاقتصادية بانه نظام متكامل لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى لمجتمع معين فى فترة معينة وذلك فى صورة رقمية [1] • ومن ثم فهو يغطى عملية اعادة الانتاج Reproduction process من مختلف جوانبها (المادى — النقدى — العمل) ومختلف مجالاتها (الانتاج — التوزيع — التداول — الاستهلاك — تراكم — رأس المال) • وبعبارة اخرى يغطى نظام الموازين عملية اعادة الانتاج من مختلف جوانبها ومجالاتها وما يصاحبها من تدفقات الانتاج والدخل والتدفقات وذلك بهدف دراسة وتحليل كافة العوامل التى تؤثر على النمو الاقتصادى للمجتمع • كما يقدم نظام الموازين للدولة وقد تحملت مسئولية ادارة النشاط الانتاجى نموذجا عاما لدراسة وتحليل علاقات التأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات الاقتصادية Economic aggregates بهدف تعظيم الفائض الاقتصادى Economic surplus الذى يمكن توجيهه لعملية التنمية •

ويتضح مفهوم نظام الموازين الاقتصادية اكثر بدراستنا لاطاره المحاسبى وطبيعة العمليات الاقتصادية التى تدخل فى تقديراته وحساباته • ويتمثل اطاره المحاسبى فى مجموعة الموازين او الحسابات التى تقوم بتصوير النشاط الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة والتى جرى العرف فى مجموعة الدول الاشتراكية فى شرق اوربا على تسميتها بميزان الاقتصاد القومى The balance of national economy وذلك على النحو الذى سيأتى بيانه تفصيلا فيما بعد • الا أن ما يهمنا هنا أن نشير الى أن هذا النظام يشتمل اساسا على مجموعة الموازين التالية :

- ميزان الناتج الاجتماعى Social product
- ميزان الدخل القومى National income
- ميزان القوى العاملة Manpower balance
- ميزان رأس المال الثابت Frixed capital
- ميزان التشابك Inter - Structural
- الموازين السلعية Material balances

اما العمليات الاقتصادية التى يشملها نظام الموازين الاقتصادية فهى كما سبق القول العمليات المتعلقة بالانتاج والدخل القوميين بالاضافة الى التدفقات المالية وفقا للمفاهيم الاساسية التى يقوم عليها نظام الموازين والتى تتحدد فى ضوء طبيعة الاطار العام الذى يحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وذلك على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فيما بعد ٠

من ذلك المفهوم العام لنظام الموازين تتضح لنا أهم استخداماته التطبيقية ٠ وتتحدد أهم استخداماته من خلال طبيعته كنظام للمحاسبة الاقتصادية وكنموذج عام للتخطيط القومى الشامل ٠ ويمكننا اجمال اهم هذه الاستخدامات العملية فى الاتى :

ـ التصوير الرقمى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع سواء فى صورته الكلية كما فى موازين الناتج الاجتماعى والدخل القومى أو فى صورة اكثر تفصيلا تستهدف فهم وتحليل العلاقات الرئيسية والتشابك بين مختلف مجالات وجوانب عملية اعادة الانتاج ٠

ـ تحليل البنيان الاقتصادى القومى بهدف الوقوف على الملامح الرئيسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع مثل العلاقة بين الناتج الاجتماعى والدخل القومى ، الانتاج والاستهلاك والتراكم ، الزراعة والصناعة ، ٠٠٠٠٠ الخ ٠

ـ الكشف عن الفائض الاقتصادى الممكن بهدف توجيهه لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعبارة اخرى دراسة امكانيات النمو وتحديد المعدل الامثل له بدراسة تكوين رأس المال الثابت والعلاقة بين انتاج وسائل سلع الاستهلاك ٠

ـ تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومى ٠ فنظام الموازين يعتبر الاداة الرئيسية للتخطيط فى هذه الدول والتى تساعد المخطط على تحقيق التناسب Proportionality والانساق بين مختلف الخطط القطاعية والاقليمية ومعدلات النمو القطاعية والاقليمية بما يتفق واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاه ٠

- اعداد خطط التنمية القصيرة والاستثمار والقوة العاملة والتجارة الخارجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل وذلك في ضوء المؤشرات العامة للتنمية والاهداف المحددة لها .

- دراسة وتحليل التشابك البنياني لفروع الاقتصاد القومي المختلفة بدراسته التفصيلية للاستهلاك الوسيط عن طريق جداول المدخلات والمخرجات والامدادات الفنية المادية material-technical supplies عن طريق ما يسمى بالموازين السلعية commosity balances التي توضح مواد واستخدامات السلع المختلفة في صورة عينية .

٢ — الاساس النظرى لنظام الموازين الاقتصادية

خلصنا فى تحليلنا السابق الى أن نظام الموازين الاقتصادية كنظام للمحاسبة الاقتصادية ونموذج عام للتخطيط فى الاقتصاديات الاشتراكية قد ارتبط فى نشأته وتطوره بالاطار العام الذى ارتضته شعوب هذه الدول لادارة وتخطيط اقتصادها القومى • ويقوم هذا الاطار من الناحية الاقتصادية كما اوضحنا على دعامتين أساسيتين هما الملكية العامة لادوات الانتاج واستخدام اسلوب التخطيط القومى الشامل لادارة وتخطيط اوجه النشاط الاقتصادى فى المجتمع الا انه لدراسة نظام الموازين الاقتصادية لابد من الالمام الكامل بطبيعة الاساس النظرى الذى يقوم عليه • ويقصد بالاساس النظرى مجموعة المفاهيم والاسس النظرية التى يقوم عليها الاقتصاد الاشتراكى فى دول شرق اوربا والتى تحدد بالتالى شكل ومحتويات هذه الموازين اذ أن المفاهيم والاسس النظرية لاتحدد فقط الاطار المحاسبى للنظام اى شكل مجموعة الموازين بل كذلك طبيعة العمليات الاقتصادية التى تدخل او تتضمنها هذه الموازين ، وبعبارة اخرى تحدد محتويات الموازين المختلفة •

وعند دراستنا للمفاهيم والاسس النظرية التى يقوم عليها نظام الموازين الاقتصادية تود أن نشير بادئ ذى بدء الى أن نظام الموازين فى صورته الاساسية والتى عرف بها فى الاقتصاديات الاشتراكية فى شرق اوربا قد نشأ وتطور مرتبطا بالنظرية الماركسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى • ومن ثم فان المفاهيم والاسس النظرية التى يقوم عليها نظام الموازين تختلف فى طبيعتها عن تلك التى تقوم عليها انظمة المحاسبة الاقتصادية (الحسابات القومية) فى الدول الرأسمالية • اذ أن الاطار الفكرى لكل منها يختلف عن الاخر اختلافا جذريا لا تقتصر آثاره فقط على اختلاف الاطار المحاسبى لهما بل تتعداه الى طبيعة العمليات الاقتصادية التى يتناولها كل منهم • الا أن تحليلنا هنا سوف يقتصر بصفة عامة على المفاهيم والاسس النظرية التى تساعد على تحديد شكل ومحتويات الموازين المختلفة اى تحديد الاطار المحاسبى لنظام الموازين والعمليات الاقتصادية التى تدخل فى تقديراته وحساباته •

ومن اهم هذه الاسس والمفاهيم النظرية لنظام الموازين والتي تعكس اختلافا جذريا بينه وبين نظام الحسابات القومية مفهوم النشاط الانتاجي وعملية اعادة الانتاج .

٢.١ - مفهوم النشاط الانتاجي

يتخذ نظام الموازين الاقتصادية مفاهيمه العامه واساسه النظري بصفة عامه من الفكر الماركسي مع بعض التعديلات الطفيفة التي تقتضيها ظروف الواقع العملي . ومن اهم هذه المفاهيم الاساسية التي يقوم عليها نظام الموازين مفهوم النشاط الانتاجي . اذ أن مفهوم النشاط الانتاجي وبالتالي دائرة الانتاج Production bound by طبقا للمفهوم الماركسي يقتصر اساسا على الانشطة المتعلقة بانتاج السلع المادية والانشطة التي تتولد عنها خدمة ترتبط مباشرة بانتاج السلع المادية اى ما يمكن ان يسمى بالخدمات الانتاجية او المادية material or productive services مثل خدمات النقل والتخزين والتوزيع . أما انشطة الخدمات التي لاترتبط مباشرة بنشاط انتاج السلع المادية لا تعتبر انشطة انتاجية وبالتالي تعتبر انشطة غير انتاجية non-productive activities ومن ثم فان الانشطة الانتاجية في عرف نظام الموازين هي مختلف الانشطة التي تتمخض عن انتاج سلعة مادية أو خدمة مرتبطة مباشرة بانتاج السلع المادية . وبعبارة أدق فان النشاط المنتج هو الذي يخلق قيمة جديدة تتمثل اما في شكل سلعة مادية ملموسة أو يضيف قيمة جديدة الى قيمة موجودة فعلا وذلك كما في حالة أنشطة النقل والتخزين والتوزيع للانتاج السلعي (١) .

---

(١) انظر للكاتب ، نحو اطار عام لادوات التحليل والتخطيط الكمية ، مذكرة داخلية رقم ٣٣٧ ، معهد التخطيط القومي ١٩٧٣ ، ص ٤٠ .

واستنادا الى نظرية العمل فى القيمة والتى تمثل احد الاركان الاساسية للنظرية الماركسية فان العمل باعتباره الاساس الوحيد لخلق القيمة يمكن تقسيمه الى عمل منتج productive labour وعمل غير منتج non - productive labour فالعمل المنتج هو العمل الذى ينتهى الى خلق او اضافة قيمة جديدة أما العمل غير المنتج فهو ماينتهى الى غير ذلك • وبعبارة اخرى فان العمل المنتج هو العمل المستخدم فى مجالات الانشطة الانتاجية (الانتاج السلعى والخدمات المرتبطة مباشرة به) والعمل غير المنتج هو العمل المستخدم فى مجالات الخدمات الموجهة للافراد والهيئات والمجتمع مثل خدمات نقل الافراد والصحة والتعليم والادارة الحكومية والدفاع والامن ••• الخ (١) • واستنادا الى هذا المفهوم للنشاط الانتاجى الذى يقوم عليه نظام الموازين الاقتصادية فان كثيرا من الاقتصاديين الغربيين وكتابات الامم المتحدة غالبا ما يكلفون عليه نظام الانتاج المادى Material product system - MPS •

وهنا نود أن نشير الى أن التفرقة التى يقوم عليها نظام الموازين بين مجالات الانشطة المنتجة productive spheres ومجالات الانشطة الغير منتجة non-productive spheres يمكن ان تقدم عونا كبيرا لخبراء التنمية والتخطيط خاصة فى الدول النامية اذ أنه قد يكون من المفيد لهذه الدول وهى تعانى عادة من نقص الاستثمارات الهيكلية infa structures والمتمثلة اساسا فى خدمات النقل والموصلات والطرق وشبكات الرى والصرف ••• الخ وعجز الجهاز الانتاجى المادى ان تقوم بمثل هذه التفرقة بين انشطة الانتاج السلعى والخدمات المرتبطة وانشطة الخدمات الاخرى عند اعداد وتنفيذ خطط الاستثمار خاصة وخطط التنمية الاقتصادية بصفة عامة •

---

(١) انظر الدكتور عاطف السيد ، محاضرات فى الموازين الاقتصادية ، مذكرة داخلية رقم ٣٧٢ معهد التخطيط القومى ، ١٩٧١ ، ص٧ •

اذ أن هذه التفرقة قد تساعد كثيرا فى حل العديد من القضايا التخطيطية الهامة مثل معايير اولويات الاستثمارات والصناعات أو الصناعات الرائدة فى عملية التنمية • كما أنها تساعد على تخطى مشكلة قياس قيمة الانتاج والدخل من الخدمات الغير منتجة والتى تسبب العديد من الخلافات النظرية بين رجال المحاسبة الاقتصادية •

٢٠٢ — عملية اعادة الانتاج Reproduction process

يستخدم نظام الموازين الاقتصادية فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق اوربا لتحقيق أهداف متعددة سبق الاشارة اليها بايجاز • فهو يقدم نظاما متكاملا للمحاسبة الاقتصادية التى تستهدف التصوير الرقمى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة علاوة على كونه نظرية عامة او نموذج كلى macro-economic model يستهدف تحليل النمو الاقتصادى ومساراته والعوامل المحددة له فهو يقدم بطبيعته اداة كمية لتصوير وتحليل وتخطيط النشاط الاقتصادى فى المجتمع بشكل يساعد على تعظيم معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية المعجلة accelerated growth ومن ثم فان اهتمامه الاساسى لاينصب على دراسة الانتاج كعملية مستقلة بل باعتبارها احسن حلقات عملية اعادة الانتاج أو الانتاج الموسع expanded production فعجلة الانتاج اثناء دورانها لابد وان تستهدف التوسع فى الانتاج لمقابلة الزيادة المستمرة فى الحاجات الاجتماعية لجميع افراد المجتمع وباختصار يستهدف نظام الموازين تصوير وتحليل وتخطيط عملية اعادة الانتاج بمختلف جوانبها "المادية والنقدية وبالعمل" ومجالاتها " الانتاج ، التوزيع ، التداول ، الاستهلاك والتراكم" • وذلك عن طريق الكشف عن الفائض الاقتصادى الممكن توجيهه لاغراض التنمية الاقتصادية المعجلة •

وتتمثل نقطة البدء فى تحليل ودراسة عملية اعادة الانتاج بتحليل ودراسة عملية الانتاج باعتبارها المحور الاساسى الذى تدور من حوله مختلف الانشطة الاقتصادية الاخرى مثل التوزيع والتداول والاستهلاك والتراكم • وبعبارة اخرى فان عملية الانتاج هى المرحلة الاولى من مراحل عملية اعادة الانتاج •

فاذا ما تصورنا ان الانتاج قد تم فانه يخرج الى التوزيع الداخلى والى العالم الخارجى ومن التوزيع يصبح معدل للتداول فيستهلك جزء من الانتاج ويتراكم الجزء الاخر ليعاد استخدامه وسائل
فى زيادة الانتاج لزيادة حجم الناتج فى الدورة الانتاجية التالية (١) . ومن ثم يمكن تصوير مراحل عملية اعادة الانتاج فى الانتاج ، التوزيع والتداول ، الاستهلاك والتراكم الرأسمالى .

أ - الانتـــــاج

تبدأ دراسة وتخطيط عملية اعادة الانتاج عادة بتحليل وتخطيط الانتاج . فالعمليـــة الانتاجية وان عدت احد مراحل عملية اعادة الانتاج والتى تتأثر بالتالى وتؤثر فى المراحـل الاخرى الا انها تمثل فى الواقع حجر الزاوية فيها . اذ أن حجم وهيكل التوزيع والتـــداول يتوقف بالاساس على حجم وهيكل الانتاج المتحقق . كما ان كيفية تقييم هذا الانتاج يبين انشطة الاستهلاك والتراكم الرأسمالى تحدد حجم الفائض الاقتصادى المتاح والممكن تعبئته وتوجيهه لاغراض التنمية . وبعبارة اخرى فان كيفية توزيع الانتاج بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالى تحدد حجم وسائل الانتاج التى يعاد استخدامها فى العملية الانتاجية وبالتالى حجم الانتاج للدورة الجديدة والذى يحدد من جديد حجم التوزيع والتداول .

يتضح من ذلك ان الانتاج لا ينظر اليه مستقلا عن باقى المراحل أو الانشطة فى عمليـــة اعادة الانتاج . بل ينظر اليه من خلال علاقات التأثير المتبادل بينها جميعا وكيف يتحـــدد حجم وهيكل الانتاج اعتمادا على كيفية تقسيمه بين انشطة الاستهلاك وانشطة التراكـــم الرأسمالى وذلك من خلال عمليات التوزيع والتداول .

ومن ناحية اخرى كيف ان حجم وهيكل الانتاج يحدد حجم وهيكل التوزيع والتداول ، وبالتالى حجم وهيكل الاستهلاك والتراكم الرأسمالى .

---

(١) انظر الدكتور عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص ٧ .

ب - التوزيـــــع

ويقصد به دراسة وتحليل التدفقات النقدية الناجمة عن العملية الانتاجية اذ ان العملية الانتاجية وهى تؤدى فى النهاية الى انتاج منتج معين تؤدى فى نفس الوقت انسياب تيار أو تدفق نقدى معين يتمثل فى عوائد عوامل الانتاج التى ساهمت فى العملية الانتاجية . واستنادا الى مفهوم النشاط الانتاجى الذى يقوم عليه نظام الموازين فان هذه التدفقات الناجمة عن أو المصاحبة للعملية الانتاجية تتمثل فى الدخول الموزعة على مختلف المجموعات الاجتماعية سواء الافراد أو المؤسسات المنتجة او المنظمات غير المنتجة وذلك على ما سنرى فيما بعد بالتفصيل .

جـ - التـــداول

يتحدد شكل وطبيعة عملية التداول فى الاقتصاد القومى بشكل وطبيعة التدفقات النقدية الناشئة عن العملية الانتاجية . فالتدفقات النقدية " التوزيع " فى الاقتصاد الاشتراكى وطبقا للاطار العام الذى سبقت الاشارة اليه ما هى الا عبارة عن الدخول الموزعة على مختلف الافراد والمؤسسات "المجتمع" وذلك طبقا لمفهوم النشاط المنتج والعمل المنتج . وبمجرد توزيع هذه الدخول على الافراد والمؤسسات المختلفة وذلك عن طريق ادوات التوزيع المختلفة مثل الاجور والمهايا ، الاسعار ، الضرائب ، والاعانات الاجتماعية ... الخ . تتحول عن طريق التداول الى طلب على المنتجات المختلفة . فاذا كان حجم وهيكل الانتاج يحدد العرض فان الطلب يتحدد بحجم وهيكل التوزيع وذلك من خلال عمليات التداول التى تتعلق بكل من المنتجات والسلع الاستهلاكية وكذلك المنتجات والسلع الرأسمالية . ومن ثم فان التداول يعتبر من اهم مراجل أو مجالات عملية اعادة الانتاج او الانتاج الموسع ذلك ان معدل التداول وهيكله يحدد حجم و هيكل كل من الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على السلع الرأسمالية الذى يحدد بدوره حجم وهيكل الانتاج فى الدورة المقبلة .

ويتوقف حجم وهيكل تداول السلع الاستهلاكية على حجم وطبيعة الدخول الفردية " ظروف الطلب " من ناحية وحجم وهيكل انتاج السلع الاستهلاكية من جهة اخرى فى حين ان حجم وهيكل تداول السلع الرأسمالية يتوقف على حجم وطبيعة دخول المؤسسات "المجتمع" الناشئة عن العملية الانتاجية " ظروف الطلب " فى علاقتها ايضا مع حجم وهيكل انتاج السلع الرأسمالية .

د - الاستهلاك

يستهدف النشاط الاقتصادى عموما اشباع الحاجات الانسانية وذلك من خلال عملية الاستهلاك أو الاستخدام النهائى للانتاج . ومن ثم ترتبط عملية الاستهلاك بعملية الانتاج بعلاقات اعتماد وتأثير متبادل يتحدد من خلال اثار كل منها على الاخر . اذ يتحدد حجم وطبيعة الاستهلاك اساسا بحجم وهيكل انتاج السلع الاستهلاكية " العرض" من ناحية وحجم وطبيعة التدفقات النقدية الناشئة عن عملية الانتاج "الطلب" من ناحية اخرى . كما ان حجم الانتاج وهو يتحدد اساسا بحجم ومعدلات التراكم الرأسمالى "الطاقات الانتاجية" فانه يتوقف ايضا على كيفية توزيعه بين انتاج السلع الرأسمالية وانتاج السلع الاستهلاكية . الامر الذى يعطى اهمية خاصة لدراسة العلاقة بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالى واثرهما على معدلات الانتاج " النمو الاقتصادى للمجتمع" .

وفى المجتمعات الاشتراكية تتحدد الحاجات اجتماعيا ، كما ان طبيعة وحجم التدفقات النقدية بالاضافة الى توزيع الانتاج بين انتاج سلع الاستهلاك وانتاج سلع الاستثمار تحدد بواسطة الخطة القومية . ويتم اعداد الخطة القومية بعد دراسة شاملة تمثلها استراتيجية معينة للنمو الاقتصادى للعلاقة بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالى فى الاجل القصير والطويل . كما يراعى ايضا معدلات النمو فى الاستهلاك العائلى والاستهلاك الجماعى .

هـ - التراكم الرأسمالي

ويعتبر التراكم العامل الديناميكى فى عملية اعادة الانتاج والذى يعطيها بالتالى طبيعتها فى التجدد والتكرار تحت ضمانات النمو والتوسع. اذ يتوقف حجم كل من الناتج الاجتماعى والدخل القومى على حجم ذلك الجزء من الناتج الاجتماعى الذى لم يستهلك أى التراكم الرأسمالى . اذ ان حجم التراكم الرأسمالى هو الذى يحدد حجم الطاقات الانتاجية الاستثمار " وبالتالى حجم كل من الناتج الاجتماعى والدخل القومى . وحول هذا المفهوم تدور معظم نظريات النمو الاقتصادى .

ويتوقف حجم التراكم الرأسمالى على عاملين اساسيين هما :-

- الزيادة فى رأس المال الثابت سواء فى مجالات النشاط المنتج أو مجالات النشاط الغير منتج .
- للتغير فى المخزون من منتجات السلع الوسيطة intermediate والسلع التامة الصنع finished or final goods فى مختلف المجالات المنتجة والغير منتجة . وسوف نتناول هذه المفاهيم بالتفصيل فيما بعد .

٢ - الموازين الاقتصادية

تناولنا فيما سبق اهمية الموازين الاقتصادية وكيف نشأت فى ظل اطار عام يرتكز على الملكية العامة لادوات الانتاج والتخطيط المركزى الشامل لكل جوانب الحياة الاقتصادية كما انها من ناحية اخرى تتخذ من الفكر الماركسى وخاصة نظرية اعادة الانتاج ونظرية العمل فى القيمة والعمل المنتج اساسا نظريا لمفاهيمها العامة عن النشاط الاقتصادى الامر الذى انعكس بوضوح فى الاطار المحاسبى وطبيعة العمليات التى يتناولها نظام الموازين ، وبمعنى اخر هيكل الموازين ومحتوياتها . وفى هذا الجزء سنقوم بدراسة وتحليل هيكل ومحتويات الموازين الاقتصادية وبعبارة اخرى هيكل نظام الموازين "الاطار المحاسبى" وكيفية اعداد وبناء الموازين المختلفة

والعمليات الاقتصادية التى تتناولها • اذ أن عملية اعداد وبناء الموازين الاقتصادية تتم عادة فى ضوء الاعتبارات العامة التى تحكم طبيعة استخدامها فى اغراض التحليل والتخطيط • وعليه فلابد لنا من دراسة الاشكال او الصور المختلفة Types or forms of balances التى يمكن ان تأخذها الموازين الاقتصادية •

١٠٣ - الصور المختلفة للموازين الاقتصادية

سبق أن اشرنا الى الاستخدامات العامة للموازين الاقتصادية • الا ان هذه الاستخدامات تعتمد على طبيعة وشكل الموازين حيث جرت العادة فى دول الاقتصاديات المخططة تخليطا مركزيا فى شرق أوربا على اعداد الموازين الاقتصادية فى ثلاث صور أو أشكال مختلفة لكل منها طبيعته الخاصة التى تحدد نوع الاستخدامات التطبيقية له • هذه الصور الثلاث هى :-

أ - الصورة الاحصائية Staristical form

حيث يتم اعداد وبناء الموازين الاقتصادية باستخدام الارقام الفعلية التى تصور النشاط الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة وعادة تسمى هذه البيانات باعتبارها بيانات فعلية عن فترة سابقة بالبيانات التاريخية ولذلك فيمكن ان يطلق على الموازين التى تقوم على استخدامها الموازين التاريخية والتى تحظى بالتالى صورة رقمية عن النشاط الاقتصادى فى فترة زمنية محددة هى عادة السنة • ومن ثم تساعد هذه الصورة الاحصائية او التاريخية على تحليل ودراسة النمو الاقتصادى والعوامل الاساسية المحددة له • فهى من ناحية تساعد الباحث الاقتصادى على تفهم العوامل الاساسية التى ادت الى تحديد شكل وهيكل الاقتصاد القومى من خلال البيانات الفعلية بالصورة التى توضحها الموازين الاقتصادية • ومن ناحية اخرى تساعد المخطط على كشف مواطن الفائض الاقتصادى الممكن توجيهه للتنمية مع تمكينه من عمليات المتابعة الدائمة والمستمرة لتنفيذ الخطط القومية والتى تتمثل اساسا فى مقارنة النتائج المحققة بالاهداف المخططة وتحديد وتحليل انحرافات التنفيذ والعوامل المسببة لها •

ب - الصورة التخطيطية Planned form

حيث يتم اعداد وبناء الموازين المختلفة باستخدام الارقام التخطيطية للنشاط الاقتصادى عن فترة زمنية معينة • وبالتالى يتم بناؤها بعد الانتهاء من اعداد الخطة القومية • ومن ثم تستهدف هذه الموازين تصوير الصورة المخططة للنشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة الخطة مع تأكيد التوازن والتناسب بين الجوانب والمجالات المختلفة للخطة والاقتصاد القومى معا • ولذلك تعتبر الموازين احد ادوات التخطيط فى الدول الاشتراكية المخططة تخطيطا مركزيا •

جـ - الصورة التأشيرية أو الموجهة Preliminary (orinentation) form

حيث يتم اعداد وبناء هذه الموازين فى ضوء الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فهى تعكس الصورة المستهدفة للاقتصاد القومى فى الاجل الطويل • ولذلك فان بناء الموازين لايكون بالصورة التفصيلية التى يطلبها كل من الصورة الاحصائية والصورة التخطيطية حيث ان الصورة التخطيط وان طال مداها فهو لايتعدى مدى الخطة الخمسية الامر الذى ينعكس ايضا فى طبيعة التقديرات التى تبنى على اساسها الموازين التخطيطية والموازين التأشيرية أو الموجهة ففى الوقت الذى تبنى فيه الموازين التخطيطية على تقديرات تخطيطية ملزمة نجد ان التقديرات التى تبنى عليها الموازين ليست ملزمة ولكنها مجرد مؤشرات للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى الاجل الطويل •

وهنا نود ان نشير الى الاهمية الخاصة لهذه الموازين التأشيرية أو الموجهة نظرا لاهميتها فى حل معظم القضايا العامة التى تثار عند تحديد مسارات واتجاهات التنمية وخاصة على مستوى القطاعات والمشروعات مثل معدلات النمو القطاعية وأولويات المشروعات فهى لاتحدد ان تكون البلورة الرقمية لاستراتيجية التنمية • كما يعتبر نظام الموازين الاقتصادية فى صورته التأشيرية المرحلة الاولى وفى التنبؤ طويل الاجل •

٢٠٣ — هيكل الموازين الاقتصادية

يواجه الباحث عادة عند دراسة الموازين الاقتصادية بما يسمى بميزان الاقتصاد القومى Balanced national economy ونود ان نشير بادئ ذى بدء الى ان ميزان الاقتصاد القومى هو اصطلاح عام يشمل مجموعة الموازين التى تقوم بتصوير النشاط الاقتصادى "رقميا" فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة " • وبمعنى اخر يشمل مجموعة الموازين التى تتناول بالدراسة والتحليل عملية اعادة الانتاج من مختلف جوانبها "المادى ، النقدى ز والعمل " ومجالاتها " الانتاج ، التوزيع ، التداول ، الاستهلاك والتراكم " • اى ان هذه الموازين تتناول النشاط الاقتصادى فى المجتمع ككل وبصورة شاملة وعلى مستويات مختلفة من التجميع والتحليل والتفصيل • وعليه فان ميزان الاقتصاد القومى يصبح مرادفا لنظام الموازين الاقتصادية •

ويتمثل المحور الاساسى لاهتمام الموازين الاقتصادية فى تصوير وتحليل وتخطيط عملية اعادة الانتاج • ومن ثم فان الاصل عند تصوير الموازين الاقتصادية ان يتم ذلك على اساس مادى أو سلعى • ومن ثم ينصب التحليل الاقتصادى اساسا فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا على الانتاج والتدفقات السلعية • الا ان التدفقات السلعية يصاحبها عادة وفى اتجاه مضاد تدفقات نقدية • وتعتبر التدفقات النقدية الجانب الثانى لعملية اعادة الانتاج حيث انها مصاحبة لعملية التدفقات السلعية • وتقوم هذه التدفقات النقدية بدور هام فى الحياة الاقتصادية يتمثل فى المواءمة بين حجم وهيكل الانتاج والحاجات الاجتماعية ومن ناحية ثالثة فانه استنادا الى نظرية العمل فى القيمة والتى تقوم على اساس ان العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ، فلابد من دراسة وتحليل عملية اعادة الانتاج من زاوية العمل • ومن ثم يمكننا تصوير ميزان الاقتصاد القومى او هيكل نظام الموازين الاقتصادية على النحو التالى •

هيكل نظام الموازين الاقتصادية (*)

جانب التقدير درجة التجميع	المادى	النقدى	العمل
١- موازين تجميعية	١- ميزان الناتج الاجتماعى . ٢- ميزان رأس المال الثابت.	١- ميزان الدخل القومى .	١- ميزان موارد العمل .
٢- موازين تركيبية أو تشابكية.	٣- جدول المدخلات والمخرجات.	٢- ميزان الدخل الفردى . ٣- ميزان ايرادات ومصروفات الدولة. ٤- ميزان الائتمان . ٥- ميزان النقد الاجنبى .	٢- ميزان القوى العاملة وفقا للوزارات .
٣- موازين تحليلية	٤- موازين الانتاج الزراعى والصناعى ٥- ميزان الارض. ٦- ميزان التجارة الخارجية.	٦- الميزان المالى للمؤسسات العامة	٣- موازين القوى العاملة وفقا للمؤسسات

(*) انظر : دكتور عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

يتضح من ذلك ان نظام الموازين الاقتصادية او ما اصطلح على تسميته فى الدول الاشتراكية بميزان الاقتصاد القومى يتكون من عدد من الموازين تتناول فى مجموعها الجوانب الثلاث لعملية اعادة الانتاج وعلى درجات مختلفة من التجميع والتحليل والتفصيل • وتستهدف الموازين التجميعية تصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع "عملية اعادة الانتاج" وذلك من جوانبه الثلاث المادية والنقدية والعمل • اى انها تتناول الاقتصاد القومى ككل ويدور محور اهتمامها حول تصور المحصلة او النتائج النهائية لعملية اعادة الانتاج للمجتمع وبالتالى لاتهتم بالعلاقات التشابكية والاعتماد المتبادل بين مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية وتمثل هذه العلاقات التشابكية وعمليات الاعتماد المتبادل بين مختلف قطاعات وانشطة الاقتصاد القومى محور الاهتمام الرئيسى للموازين التشابكية او التركيبية فى جانبها المادى "جداول المدخلات والمخرجات" والنقدى "ميزان الدخل الفردى وايرادات ومصروفات الدولة ٠٠٠الخ" • وجانب العمل ويتمثل فى ميزان القوى العاملة وفقا للوزارات والقطاعات المختلفة • واخيرا تقوم الموازين التحليلية بتحقيق هذه التوازنات الكلية على مستوى اكثر تفصيلا وبصورة عامة على مستوى السلعة الواحدة ولذلك فهى عادة ما تسمى بالموازين السلعية •

وسوف تقوم اولا بدراسة وتحليل الموازين التجميعية التى تقوم على تصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع ككل من جوانبه المختلفة وهى :—

- ميزان الناتج الاجتماعى •
- ميزان رأس المال الثابت •
- ميزان الدخل القومى •
- ميزان موارد العمل •

أولا : الموازين التجميعية

١٠٢٠٣ ميزان الناتج الاجتماعى :

يعتبر ميزان الناتج الاجتماعى أهم الموازين التى يتكون منها ميزان الاعتماد التومى حيث يقوم بتصوير عملية خلق واستخدام الناتج الاجتماعى على مستوى الاقتصاد القومى ككل . وبعبارة أدق يستهدف ميزان الناتج الاجتماعى دراسة وتحليل وتخطيط الجانب المادى لعملية اعادة الانتاج وأهم مجالاتها وهى الانتاج والاستهلاك والتراكم الرأسمالى وذلك بصورة تجميعية .

ويأخذ ميزان الناتج الاجتماعى فى صورته المبسطة الشكل التالى :-

ميزان الناتج الاجتماعى

انتاج الناتج الاجتماعى	استخدام الناتج الاجتماعى
١ - الانتاج المحلى	١ - الاستهلاك المنتج
- الزراعة	- الزراعة
- الصناعة	- الصناعة
- التشييد	- التشييد
- النقل والمواصلات	- النقل والمواصلات
- امدادات سلعية	- امدادات سلعية
- تجارة داخلية	- تجارة داخلية
- تجارة خارجية	- تجارة خارجية
- فروع اخرى	- فروع اخرى

٢ ـ الواردات

٢ ـ الاستهلاك النهائي

أ ـ استهلاك فـــردى

ـ مبيعات جزئة للافـــراد

ـ مبيعات فى السوق الزراعـــى

ـ استهلاك ذاتى فى الزراعـــة

ـ استهلاك شخصى مثل الغاز والماء والكهرباء

ب ـ استهلاك جماعـــى

ـ الاستهلاك المادى فى الخدمات الغير منتجة

ـ الاستهلاك المادى فى المنظمات الغير منتجة

جـ ـ استهلاك الاصول الثابتة الغير منتجة

٣ ـ التراكـــم

ـ الزيادة فى الاصول الثابتة (فى الانشطـــة المنتجة والغير منتجة) .

ـ التغير فى المخـــزون .

٤ ـ الاحتياطيات

٥ ـ الصادرات

مجموع الصادر (١ + ٢) مجموع الاستخدامات (١+٢+٣+٤+٥)

من ذلك الشكل المبسط لميزان الناتج الاجتماعى الذى يتضح منه مجالات خلق الناتج الاجتماعى وأوجه استخداماته المختلفة وخاصة الاستهلاك الوسيط والنهائى والتراكم الرأسمالـــى تتأكد أهميته فى تحليل ودراسة وتخطيط العلاقات المتبادلة بين هذه المجاميع aggregates المختلفة . وفى سبيل توضيح ذلك سوف نبدأ أولا بتحديد المفاهيم وأسس التقدير للمجاميـــع

الاقتصادية التى يتناولها الميزان ثم الاستخدامات العملية فى مجال التحليل والتخطيط والتنبؤ.

الناتج الاجتماعـــى : Social Product

ينحصر مفهوم الناتج الاجتماعى الى مجموع السلع والخدمات المنتجة فى المجـــالات المنتجة Productive spheres فى الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة ، عـــادة سنة . يعنى ذلك أنه لتقدير الناتج الاجتماعى لابد لنا منذ البداية من تحديد النشاط المنتج عن المجتمع ، اذ أن مفهوم النشاط الانتاجى (دائرة الانتاج) يختلف ، كما سبق القول ، فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا عنه فى اقتصادية السوق. ويعتبر هذا الاختلاف من أهم الاختلافات ذات الاثر البعيد على هيكل وتقديرات الناتج الاجتماعـــى والدخل القومى وتختلف المؤشرات الاقتصادية فى كل من الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية .

ويندصر مفهوم النشاط الانتاجى فى الدول الاشتراكية فى شرق اوربا فى مجالات الانتـــاج السلعى والخدمات التى ترتبط مباشرة به ، حيث ان أنشطة الخدمات هذه والمسماه بالخدمات المنتجة Productive services وان كانت لاتؤدى الى انتاج سلعـــى الا أنها تضيف قيمة جديدة اليه من خلال عمليات النقل والتخزين والتداول .. الخ . ولمـــا كان الناتج الاجتماعى هو ناتج عملية اعادة الانتاج فى المجتمع فانه طبقا لمفاهيمها الاساسيـــة يمكن النظر اليه فى صورتيه المادية والنقدية ومن زاويتى انتاجه أو توزيعه واستخدامه . فمن ناحية انتاجه أو توزيعه يعرف الناتج الاجتماعى بأنه مجموع انتاج السلع الرأسمالية (أدوات الانتـــاج) والسلع الاستهلاكية ، ومن ناحية استخدامه فهو عبارة عن مجموع الاستهلاك المنتج ونصيب كـــل من العمال والمجتمع منه ، وبصورة رمزية يعرف الناتج الاجتماعى على النحو التالى : (١)

$$S = P_1 + P_2$$

حيث ترمز S الى الناتج الاجتماعـــى

، P_1 الى انتاج أدوات الانتـــــاج

(١)

و P_2 الى انتاج السلع الاستهلاكيـــة

وبصورة أخرى (الجانب النقـــدى)

$$S = C + V + m$$

حيث ترمز C الى قيمة الاستهلاك المنتجـــــ

و V الى قيمة نصيب العمال من الناتج الاجتماعى •

و m الى قيمة نصيب المجتمع من الناتج الاجتماعـى •

وهنا نود أن نشير الى ملاحظة أساسية وهى أن الدول الاشتراكية فى شرق أوربا والـذى نشأ وتطور نظام الموازين الاقتصادية من خلال تجربتها العملية فى ادارة وتخطيط النشاط الاقتصادى ان التركيز الاساسى فيها يعطى للناتج الاجتماعى كمقياس أو مؤشر كمى لنتائج ادارة وتخطيط النشاط الاقتصادى خلال فترة زمنية معينة هى السنة عادة • ومن ثم فلا بد لنا من تحليل العلاقة بينه وبين الدخل القومى باعتباره المؤشر او المقياس المكمل له لتصوير نتائج عملية اعادة الانتـاج خلال نفس الفترة الزمنية • اذ يختلف مفهوم الدخل القومى فى الدول الاشتراكية عنه الـــدول الرأسماليـــــة •

ويعرف الدخل القومى فى مجموعة الدول الاشتراكية فى شرق اوربا بانه عبارة عن مجمـوع القيم الجديدة Newly created value الناتجة عن النشاط الانتاجى للمجتمـــع خلال فترة زمنية معينة على عادة السنة • ومن ثم يتوقف مستوى الدخل القومى على مستوى الناتج القومى • وتتضح هذه العلاقة لو نظرنا الى الدخل القومى من زاويتى تكوينه او توله وأوجـــه استخدامـــــه •

فلو نظرنا الى الدخل القومى (Y) من زاوية توله نجده يعادل الناتج الاجتماعى مطروحا منه التكاليف المادية للانتاج ، وبعبارة اخرى نصيب العمال ونصيب المجتمع من الناتـــج القومى ، أى

$$Y = S - C$$

$$= V + m$$

ومن الناحية الاخرى وهى أوجه الاستخدام نجد أن الدخل القومى يساوى الاستهلاك النهائى والتراكم الرأسمالى ، أى $Y = C + A$

حيث C ترمز الى الاستهلاك النهائى

، A ترمز الى التراكم الرأسمالى

وهنا لابد أن نشير الى اختلاف مفهوم الدخل القومى فى الدول الاشتراكية عن فى الدول الرأسمالية الناجم عن اختلاف مفهوم كل منهما للنشاط الانتاجى ودائرة الانتاج ، لما لذلك من آثار كثيرة وهامة خاصة عند مقارنة نتائج النشاط الاقتصادى ومستويات المعيشة لكل منهما . فى الوقت الذى نرى فيه الدخل القومى يقتصر فى الدول الاشتراكية على الدخول المتولده فى مجالات النشاط السلعى والخدمات المرتبطة به (الخدمات المادية أو المنتجة) نجده فى الدول الرأسمالية يتسع ليشمل بالاضافة الى ذلك الدخول المتولده عن أنشطة الخدمات التى لاترتبط مباشرة بالانتاج السلعى (والتى يطلق عليها الخدمات الغير منتجة او الغير سلعية NONG PRODUCTIVE SERVICES وتشير بعض التقديرات التقريبية الى ان هذه الخدمات الغير منتجة قد تصل فى أهميتها الى ٢٠ — ٢٥٪ من الدخل القومى فى الدول المتقدمة .

والمشكلة الثانية التى تثار عند دراستنا لميزان الناتج الاجتماعى باعتباره من أهم مؤشرات النمو الاقتصادى للمجتمع هى كيفية تقديره أو قياسه عمليا . ويشير الواقع العملى الى ان الدول الاشتراكية قد استخدمت فى قياسها وتقديرها له أكثر من طريقة فى نفس الوقت وفقا لطبيعة النشاط الانتاجى الذى نتعرض له ، وذلك على النحو التالى :

أ — طريقة المؤسسة Enterprise method

وتستخدم هذه الطريقة لتقدير مساهمة النشاط الصناعى والتشييد فى الناتج القومى . وطبقا لهذه الطريقة يتم تقدير مساهمة هذه الانشطة فى الناتج القومى على اساس كمية الانتاج التى تم تداولها خارج نطاق المؤسسة . اما الانتاج الذى لايخرج عن نطاق المؤسسة ويتم تداوله داخلها بين أقسامها ومشروعاتها المختلفة فلا يدخل ضمن تقديرات الناتج الاجتماعى حيث انه لم يدخل دائرة التعامل الاقتصادى للمجتمع .

والاستثناء الوحيد لهذه الطريقة هو حالة انتاج السلع الرأسمالية (أدوات الانتاج) التى تستخدم داخل المؤسسة المنتجة لها ، فقد جرى العرف على احتسابها ضمن مساهمة القطاع الصناعة فى الناتج القومى . ومن ثم فان مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج الاجتماعى تشمل العناصر التالية :

- الانتاج للاستهلاك النهائى (الفردى والجماعى) .
- الانتاج للتراكم الرأسمالى أى اذا كان المنتج سلعا رأسمالية .
- الانتاج بالاستخدام المنتج والذى يخرج عن نطاق المؤسسة .

الا انه فى الواقع العملى قد يصعب أحيانا كثيرة تحديد المقصود بنطاق المؤسسة وبالتالى ما يدخل وما لا يدخل فى تقديرات الناتج الاجتماعى من الانتاج الصناعى ، ولذلك فقد اتجهت هذه الدول وخاصة تشيكوسلوفاكيا على استخدام طريقة القطاع أو الفروع الاقتصادية Branch method لتقدير الناتج الاقتصادى .

ب ـ طريقة الناتج الاجمالى Gross product method :

وتستخدم هذه الطريقة لتقدير مساهمة النشاط الزراعى فى الناتج الاجتماعى . فكما نعلم ان جزءا كبيرا من انتاج هذه الانشطة وخاصة الزراعة لا يمر بالسوق بل قيم استهلاكه ذاتيا بواسطة العاملين بالزراعة مثل الاستهلاك الذاتى للحاصلات الزراعية بواسطة المزارعين وعائلاتهم وعلف الماشية ... الخ . وتزداد الاهمية النسبية لهذا الجزء فى اجمالى انتاج القطاع فى الاقتصاديات المتخلفة حيث تغلب عليه مظاهر الاقتصاد المعيش على حساب مظاهر الاقتصاد النقدى الحديث .

وقد جرى العرف فى الدول الاشتراكية على احتساب مساهمة النشاط الزراعى بصفة خاصة والنشاط الاولى بصفة عامة على أساس اجمالى الانتاج دون التقيد بشرط المرور بالسوق . وعليه فان الاستهلاك الذاتى للانتاج الزراعى يدخل ضمن تقديرات مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج

القومى • ولاتثور اية مشكلة فى تقديره على أساس عينى (in physical terms) ويتم هذا التقدير على أساس سعر السوق للمثل اذا كان على أساس قيمى أو نقدى money term •

جـ - طريقة القيمة المضافه : Value added method

وتستخدم هذه الطريقة عند تقدير مساهمة أنشطة الخدمات الانتاجية ، أى مجالات الانتاج الغير مادى طبقا لمفهوم دائرة الانتاج فى الاقتصاديات المخططة مركزيا فى شرق اوربا وفى الناتج الاجتماعى • فطبقا لمفهوم دائرة الانتاج فى هذه الدول فان هذه الانشطة وأن كانت لاتؤدى الى خلق قيمة جديده فى صورة انتاج سلعى الا انها لاشك تؤدى الى اضافة قيم جديده الى قيم هذا الانتاج السلعى - ومن ثم فان مساهمتها فى الناتج الاجتماعى يجب أن تكون بقدر ما تضيفه من قيم جديده الى قيم الانتاج السلعى • ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة القيمة المضافة والتى تأخذ بالتالى مضمونا اقتصاديا محايرا للقيمة المضافة فى الاطار الاقتصادى الرأسمالى •

وعليه فان مساهمة انشطة الخدمات الغير انتاجية فى الناتج الاجتماعى هى عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج السلعى قبل حصوله على هذه الخدمات وبعد حصوله لها • وتتمثل بصفة اساسية فى خدمات النقل والتخزين والشحن والتفريغ والتداول بالجمله او بالتجزئه •

الاستهلاك المنتج Productive consumption

يعرف الاستهلاك المنتج فى الدول الاشتراكية بانه التكلفة المادية للانتاج material costs ويتمثل فى قيمة المواد الاوليه والوقود والطاقة والمنتجات الوسيطة وغيره من مستلزمات الانتاج التى تم استخدامها فى عملية اعادة الانتاج • هذا بالاضافه الى قيمة اهتلاك رأس المال الثابت فى الانشطة الانتاجية • ومن ثم يتضح ان الاستهلاك المنتج يتضمن بالاضافه الى استهلاك المنتجات الوسيطه Intermediate or inputs اهتلاك رأس المال الثابت فى القطاعات المنتجه •

وتكتسب كيفية تقدير الاستهلاك المنتج أهمية خاصة فى الدول الاشتراكية لما لها من تأثير كبير وارتباط واضح وقياس كل من الناتج الاجتماعى والدخل القومى • اذ أن عملية تقدير وقياس الدخل القومى تعتمد اساسا على الجانب المادى لعملية اعادة الانتاج وهى الانتاج والاستهلاك المنتج حيث ان عملية توليد أو خلق ترتبط بالقطاعات المنتجة فى الاقتصاد القومى • وتعرف هذه الطريقة لتقدير الدخل القومى بطريقة الانتاج Production method وعلى اساس هذه الطريقة يعرف الدخل القومى بانه مجموع الانتاج الصافى للقطاعات المنتجة فى الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة فى السنة عادة •

الاستهلاك النهائى : Final consumption

يعتبر الاستهلاك النهائى من أهم المجاميع aggregates الاقتصادية التى تستحوذ على أهمية خاصة فى مختلف أنظمة المحاسبة الاقتصادية وذلك عند تحليلها للقنوات النهائية Final channels التى ينساب فيها الانتاج القومى (الناتج الاجتماعى) وقياس وتقدير النتائج الرقمية لنشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة • هذا بالاضافة الى دوره الهام كمؤشر أساسى لدراسات الرفاهية الاقتصادية ومستويات المعيشة للمجتمع ومقارنتها من فترة لاخرى أو بالمجتمعات الاخرى •

و يختلف مفهوم الاستهلاك النهائى فى المجتمعات الاشتراكية فى شرق أوربا عنه فى المجتمعات الرأسمالية استنادا الى المفهوم السابق فى كل منهما للنشاط الانتاجى ودائرة الانتاج على النحو السابق الاشارة اليه • وعليه يتمثل الاستهلاك النهائى فى الانظمة الاشتراكية وكما يظهره ميزان الناتج الاجتماعى بما فى الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجماعى واهتلاك رأس المال الثابت فى القطاعات الغير منتجة • وبعبارة اخرى استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة سواء بواسطة الافراد او الجماعات والمؤسسات الغير منتجة فى المجتمع • حيث جرت العادة فى هذه المجتمعات على معاملة السلع الاستهلاكية المعمرة ضمن تقديرات الاستهلاك النهائى وقت شرائها والحصول عليها سواء بواسطة الافراد او الهيئات العامة

يضاف الى ذلك اهتلاك مختلف الاصول الثابتة فى الانشطة الغير منتجة حيث أنها تستخدم فى عملية اعادة الانتاج .

ويفرق عادة بين الاستهلاك الفردى والاستهلاك الجماعى حسب مصدر الدفع أو بعبارة أخرى حسب مصدر التيار النقدى المقابل لتدفق سلع الاستهلاك . ففى حالة الاستهلاك الفردى يقوم الافراد بالدفع من دخولهم التى حصلوا عليها طبقا لنصيبهم فى توزيع الناتج الاجتماعى . وفى حالة الاستهلاك الجماعى تقوم الدولة أو هيئاتها بالدفع من نصيب المجتمع فى توزيع الناتج الاجتماعى .

وهنا قد يتبادر للذهن ملحوظة هامة مؤداها ان الدول وهى تقوم نيابة عن الافراد بالاستهلاك فان المنفعة النهائية لهذا الاستهلاك انما تعود للافراد باعتبارهم المستفيدين من نشاط الدولة الاستهلاكى وبالتالى فان الاستهلاك الجماعى لابد وان يؤخذ فى الاعتبار عند قياس وتقدير مستوى المعيشة وتطوره من فترة لاخرى . الا انه فى هذا الصدد لابد من التفرقة بين نوعين من الانفاق الحكومى او الاستهلاك الجماعى هما :-

أولا : الاستهلاك الحكومى للسلع والخدمات المادية الموجهة للافراد والتى تساعد بالتالى على زيادة وتحسين مستوى معيشتهم .

ثانيا : الاستهلاك الحكومى للسلع والخدمات المادية التى تقوم به الدولة بحكم وظائف السيادة والادارة العليا مثل الامن والدفاع والقضاء .. الخ . وهذا بالتالى لايحتد به كثيرا عند قياس وتقدير مستويات المعيشة للافراد .

التراكم : Accumulation

يتمتع التراكم الرأسمالى باهمية خاصة فى التحليل الاقتصادى عموما وفى اقتصاديات التخلف والتنمية بوجه خاص ، وذلك لطبيعة الدور المهام الذى يلعبه فى تحديد شكل ومعدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى . وتدور معظم دراسات التخطيط التنموى وهى بصدد تحديد معدلات

النمو الاقتصادى حول حجم وهيكل التراكم الرأسمالى اللازم لعمليات التنمية [1] ، اذ ان حجم وهيكل الطاقات الانتاجية الجديدة التى تتكفل بدفع عجلة الانتاج الموسع . ومن هنا يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق والتأثير المتبادل بين ظاهرة الانتاج الموسع والتراكم الرأسمالى فى المجتمعات الاشتراكية . فالانتاج وهو أحد مجالات أو مراحل عملية اعادة الانتاج يعطى الاساس المادى لعملية التراكم التى تحكم بدورها مدى وشكل التوسع فى الطاقات الانتاجية اللازمة لعملية الانتاج الموسع . ومن ثم اكتسبت دراسات التراكم الرأسمالى ، والتى تدور حول تحديد حجمه ومعدلاته الممكنة والمثلى ومكوناته الاساسية ، اهمية حيوية دراسة التنمية والتخطيط الاقتصادى .

وينصرف مفهوم التراكم الرأسمالى طبقا للاسس النظرية العامة التى يقوم عليها ميزان الناتج الاجتماعى الى السلع والخدمات المادية التى لم تستهلك خلال الفترة الزمنية التى يتناولها الميزان وذلك سواء اثناء عملية الاستهلاك المنتج أو عملية الاستهلاك النهائى . ومن ثم تشمل تقديرات التراكم الرأسمالى عنصرين اساسيين كما نرى فى الصورة الاساسية والمبسطة لميزان الناتج الاجتماعى ، وهما :-

أولا : الزيادة فى الاصول الثابتة سواء فى المجالات المنتجة أو غير المنتجة فى الاقتصاد القومى .

ثانيا : التغير فى المخزون فى آخر المدة التى يتناولها الميزان عنه عند بدايتها .

وهنا تجدر الاشارة الى أن الدول الاشتراكية قد ابت عند اعدادها لميزان الناتج الاجتماعى على التفرقة بين الزيادة فى الاصول الثابتة فى المجالات المنتجة والزيادة فى الاصول الثابتة فى المجالات الغير منتجة من الاقتصاد القومى ، اذ ان طبيعة وميكانيكية عملية الانتاج الموسع لاتقتضى فقط التفرقة بين الاضافة فى الاصول الثابتة والتغير فى المخزون ، بل ايضا ضرورة التفرقة بين المجالات الاقتصادية التى تتم فيها هذه الاضافات الرأسمالية (فى الاصول الثابتة) . ذلك انه من وجهة نظر التخطيط التنموى فان تركيزا خاصا يجب ان يكون على زيادة الاصول الثابتة فى الانشطة الانتاجية ذلك انها وحدها التى تلعب الدور الاكبر فى تحديد معدلات النمو المستقبلة للاقتصاد القومى .

---

(1) يوجد الى جانب ذلك بعض نظريات النمو الاقتصادى التى تقوم اساسا على تحليل معدلات نمو الانتاجية مع ربطها بمعدلات نمو القوى العاملة فى المجتمع .

التجارة الخارجية : Foreign trade

يلعب التجارة الخارجية من خلال حركة جانبيها الصادرات والواردات دورا اساسيا فى النشاط الاقتصادى وخاصة الدول النامية التى يرتكز اقتصادها اساسا على انتاج وتصدير منتجج أولى (أوعدد محدود منها) مقابل حصولها على متطلبات التنمية من السلع والمعدات الرأسمالية من الدول الصناعية المتقدمة ، هذا بالاضافه الى تعاظم الاهمية النسبيه للنشاط التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى سواء من حيث مساهمتها فى توليد وخلق الدخل القومى والانتاج القومى أو من حيث عدد العاملين بها ومستوى المعيشه المرتفعه نسبيا الذى توفره لهم . ومن ثم تلعب التجارة الخارجية دورا هاما فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى ، وعبارة اخرى تحديد حجم وهيكل الناتج الاجتماعى والدخل القومى باعتبارهم المقاييس الكمية له .

ففى طريق الاستيراد يستطيع الاقتصاد القومى الحصول على السلع والخدمات اللازمة لادارة عجلة الانتاج والتى لاتتوفر كلها اوبعضها عن طريق الانتاج المحلى . اذ ان بعض المواد الاوليه اللازمه للانتاج قد لايحصل عليها الاقتصاد القومى الا عن طريق الاستيراد سواء بسبب عجزا الانتاج المحلى منها عن مواجهة الطلب المحلى عليها ، أوعدم قيام جهاز الانتاجى المحلى بانتاجها كليا لعدم توفر كل أوبعض مستلزمات انتاجها ، أوانه مع توفر امكانية انتاجها محليا قد يجد القائمون على شئون الاقتصاد القومى انه من الافضل استيرادها حيث ترتفع كثيرا تكلفة انتاجها محليا عن تكلفة استيرادها من الخارج . ومن ثم تعامل الواردات فى ميزان الناتج الاجتماعى على أنها المساعد او المعدد لعملية الانتاج المحلى فى تحقيق شروط ومتطلبات عملية اعادة الانتاج الموسع . وبالتالى تظهر فى جانب الموارد من الميزان مضافا الى الانتاج المحلى . وتمثل نشاط التصدير احد اوجه استخدام الناتج الاجتماعى حيث انه يتناول ذلك الجزء من الناتج الاجتماعى الذى لاينساب الى استخدام المنتج اوالاستهدام النهائى كما أنه لايعاد للاستخدام مرة اخرى فى العملية الانتاجية عن طريق نشاط التراكم الرأسمالى وبالتالى فان نشاط التصدير يتمثل فى خروج جزء من الناتج الاجتماعى عن دائرة اعادة الانتاج بل وعن نطاق الاقتصاد القومى كله . ومن ثم فلابد من ظهوره فى الميزان مستقلا عن اوجه الاستخدام الاخرى

وذلك نظرا لاهميته التحليلية وخاصة فى تحديد الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومى .

نخلص من ذلك أن الصورة المبسطة لميزان الناتج الاجتماعى تضع الصادرات فى جانب الاستخدامات لتقابل الواردات فى جانب الموارد . وتصبح بالتالى متابعة الحركة النهائية لهما والتى يعكسها الميزان التجارى على درجة كبيرة من الاهمية فى عمليات التخطيط التنموى . اذ يشير العجز فى الميزان التجارى الى تزايد ضغوط عملية التنمية حيث أن الناتج الاجتماعى المنتج محليا أقل من الناتج الاجتماعى المستخدم محليا فى عمليات التنمية . ومن ناحية أخرى يشير الفائض التجارى الى وجود جزء من الناتج الاجتماعى يمكن توجيهه لدعم مستويات النمو فى الاقتصاديات الخارجية .

الاهمية التحليلية والتخطيطية لميزان الناتج الاجتماعى :

لقد جرت العادة فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا ، كما سبق القول ، على اعداد وبناء مجموعة الموازين المكونة لميزان الاقتصاد القومى (نظام الموازين) فى ثلاث صور أو أشكال رئيسية هى الصورة الاحصائية والتخطيطية والتأشيرية أو الموجهة ، ومن خلال هذه الصور الثلاث لنظام الموازين تتحدد الاستخدامات العملية له وخاصة فى عمليات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى . ومن ثم فان دراستنا للاهمية التحليلية والتخطيطية لميزان الناتج الاجتماعى باعتباره من أهم الموازين التى يتكون منها ميزان الاقتصاد القومى فى الدول الاشتراكية لابد لها وأن ترتكز على صورة الثلاث مكتملة . اذ أن الميزان الناتج الاجتماعى فى كل صورة من هذه الصور الثلاث طبيعة خاصة تتفق وطبيعة الهدف منها . وبالتالى فانها مكتملة تحدد طبيعة الدور الذى يلعبه أو يمكن يلعبه الميزان فى العملية التخطيطية بصفة خاصة وتحليل ودراسة التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع بصفة عامة .

ففى صورته الاحصائية يعكس ميزان الناتج الاجتماعى التطور الاقتصادى والاجتماعى التاريخى (المحقق) للمجتمع خلال الفترة الزمنية التى يتناولها . اذ يستهدف الميزان التصوير الرقمى لنتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة معينة والعوامل الرئيسية لتحقيقها وذلك بشكل

يساعد المخطط أو واضع السياسة الاقتصادية على تفهم طبيعة التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع • وبعبارة أدق يتركز اهتمام الميزان فى صورته الاحصائية حول تحليل معدلات النمو الاقتصادى والعوامل الاساسية المؤثرة فيه وذلك من خلال تحليل العلاقة البنيانية لاهم المجاميع الاقتصادية التى يشملها الميزان •

وفى صورته التأشيرية أو الموجهة يقوم الميزان بمحاولة بلورة الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع محاولة تحديد اتجاهاتها الرئيسية وصورة الاقتصاد القومى فى الاجل الطويل • وبعبارة اخرى محاولة تحديد مستويات وبنيان كل من الناتج الاجتماعى فى علاقته بالدخل القومى والاستهلاك والتراكم على المدى البعيد وذلك فى تقديرات ليس لها صفة الالزام هى مجرد توجيهات عامة للمخطط وواضع السياسة الاقتصادية •

كانت هذه لمحة اجمالية وسريعة لاهم الاستخدامات العملية لميزان الناتج الاجتماعى فى تصوير وتخطيط عملية اعادة الانتاج فى المجتمعات الاشتراكية • الا انه لابد لاستكمال الصورة ونحن بصدد تحديد أهمية هذا الميزان فى العملية التخطيطية من محاولة الاشارة الى دوره فى دراسة وتحليل وتخطيط بعض العلاقات الاساسية فى عملية التنمية • ونقصد بهذه العلاقات مجموعة النسب التى تربط بين العناصر الاساسية والمحركة لعملية التنمية وذلك من خلال آثارها على دفع عجلة الانتاج الموسع •

ويستهدف الميزان ا من وراء دراسة وتحليله لهذه العلاقات والنسب التى تربط بين العوامل المؤثرة والدافعة لقوى التنمية تحديد الصورة المثلى التى يجب أن تكون عليها هذه العلاقات فى كل منها • وبعبارة اخرى تحليل الاساليب الفنية للانتاج المستخدمة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة •

ب — العلاقة بين الاستهلاك النهائى والتراكم :

يستهدف تحليل العلاقة بين الناتج الاجتماعى والدخل القومى على زيادة نصيب الدخل القومى منه على حساب انقاص نصيب الاستهلاك المنتج لاهمية ذلك فى تحديد مستوى المعيشة ، الا أن مستوى المعيشة لا يتوقف فقط على صورة هذه العلاقة بل على الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل القومى بين الاستهلاك والتراكم ، وهنا نجد أن تقسيم الدخل القومى بين الاستهلاك والتراكم يعتبر من أهم المشاكل التى تواجه القائمين على ادارة وتخطيط الاقتصاد القومى اذ انها لا تقوم فقط على الاعتبارات الاقتصادية للتخطيط والتنمية بل ترتبط من ناحية أخرى بالاعتبارات السياسية والاجتماعية للمجتمع .

وترجع الاهمية الاقتصادية لهذه العلاقة فيما تتطلبه التنمية المعجلة من ضرورة تخصيص أكبر جزء ممكن من الدخل القومى للتراكم مما يصطدم فى نفس الوقت باعتبارات العمل على رفع مستويات المعيشة ، أى العمل على زيادة الاستهلاك ومن هنا قد يبدو التعارض بين الاستهلاك والتراكم وهو ما يطلق عليه عموما بالمعادلة الصعبة للتنمية ، الا أن هذه المشكلة وان بدت كذلك فى الوقت الحاضر وفى الاجل القصير الا انها يبدو ان كذلك فى الاجل الطويل . بل انهما فى الواقع يهدفان الى هدف واحد وهو رفع مستوى المعيشة فى الاجل الطويل . وهنا نجد أنه لابد من الاشارة الى أن متطلبات التنمية تستهدف زيادة معدلات التراكم مما لا ينبغى له أن يفهم على أنه انقاص الاحجام الاستهلاك الحالى أو الحاضر لانها بطبيعتها ترتفع مع دوران عجلات التنمية وهو أمر مقبول . ولكن الغير مقبول من وجهة النظر التنموية أن تستأثر الزيادة فى الاستهلاك بكل أو بكامل الزيادة فى الدخل القومى مما يؤثر على سرعة دوران عجلة التنمية . ويصبح المهم هنا هو عدم ترك الحبل على القارب المعدلات الاستهلاكية لكى تمتص كل الزيادة المتحققة فى الدخل القومى نتيجة التنمية . ويجب ان يكون ارتفاعها بحدود مقبولة اجتماعيا واقتصاديا . وتتمثل هذه الحدود فى أن يكون الحد الادنى لها هو معدل النمو السكانى حتى لا يتحقق متوسط دخل الفرد حتى يتسنى للمجتمع تحقيق آماله فى التنمية الاقتصادية المعجلة ورفع مستوى معيشة جميع أفراده وفى هذا المجال يلعب ميزان الناتج الاجتماعى دورا هاما فى دراسة وتحليل وتخطيط العلاقات الاتية :—

أ - العلاقات بين الناتج الاجتماعى والدخل القومى :

ينصرف مفهوم الناتج الاجتماعى فى الدول الاشتراكية ، كما رأينا فيما سبق ، الى مجموع السلع والخدمات المادية والمنتجة فى المجالات الانتاجية للاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة هى عادة السنة . فى حين يتمثل الدخل القومى فى مجموع القيم الجديدة الناشئة عن النشاط الانتاجى للمجتمع خلال نفس الفترة الزمنية أى السنة . ومن ثم يمكننا تصوير العلاقة بينهما من ناحية الاستخدام على النحو التالى :-

الناتج الاجتماعى = الاستهلاك المنتج + الاستهلاك النهائى + التراكم الرأسمالى

الدخل القومى = الاستهلاك النهائى + التراكم الرأسمالى .

يتضح من ذلك ان الفرق بين الناتج الاجتماعى والدخل القومى فى المجتمعات الاشتراكية يتمثل فى الاستهلاك المنتج . ومن ثم فان دراستنا للعلاقة بين الناتج الاجتماعى والدخل القومى ما هى فى الواقع الا دراسة للعلاقة بين الاستهلاك المنتج والدخل القومى . ويساعد ميزان الناتج الاجتماعى فى صورته الاحصائية على معدلات النمو المحققة ، مما يساعد المخطط على تحليل العوامل المؤثرة فى هذه العلاقة بهدف الوصول بها الى وضعها الامثل الذى يساعد على تخطيط الصورة المستقبلة لعملية اعادة الانتاج . وتدور مجهودات المخطط فى الوصول بهذه العلاقة التى وضعها الامثل فى العمل على انقاص نصيب الاستهلاك المنتج من الناتج الاجتماعى من خلال التأثير على اهم العوامل المحددة له ، مما يؤدى بالتالى زيادة نصيب الدخل القومى من الناتج الاجتماعى . اذ أن الاستهلاك المنتج وهو لابد منه لاستمرار دوران عجلة الانتاج انما يمثل الانتاج للانتاج ولا يستفيد منه المجتمع مباشرة فى زيادة مستوى معيشة افراده . ويستطيع المخطط تحقيق ذلك من خلال دراسة وتحليل الكفاءة الاقتصادية economic efficiency لاستخدام الموارد . وتلعب الموازين التحليلية (المدخلات والمخرجات) دورا كبيرا فى هذا المجال عن طريق دراستها للهيكل والبنيان القطاعى للاقتصاد القومى والاهمية النسبية لمستلزمات الانتاج وبالتالى مستوى معيشته . بل ويمكن الارتفاع بمعدلات الاستهلاك بها فى الحدود التى تؤثر الى درجة كبيرة على سير عملية التنمية ، حيث يكون من الممكن ان يتقبل ارتفاعا طفيفا فى مستوى وخلق معيشته أو حتى ثباتها

فيهما لفترة ما فى صورة تضحية حاضرة من أجل التنمية المطردة والمستمرة التى تكفل له فى الاجل الطويل الدخل ومستوى المعيشة الذى يقبله • ويكون ذلك عن اقتناع بأن حجم التراكم هو المحدد الاساسى لمعدل النمو وبالتالى معدلات الاستهلاك المستقبلة • وبقدار ما يكون الارتفاع بمعدلات التراكم الحاضرة يكون الارتفاع بمعدلات الاستهلاك المستقبلة • وعليه فانه لاتعارض حقيقى بين الاستهلاك والتراكم ولكنه قد يبدو ذلك فى فترة زمنية معينة هى بداية عملية التنمية • وتتبلور المشكلة فى النهاية فى مدى تفضيل الافراد للاستهلاك الحاضر مع انخفاض معدلاته والاستهلاك فى المستقبل مع ارتفاع معدلاته •

الا ان وضع المشكلة فى هذه الصورة لا يمنع من وجود ضوابط زمنية لها تحكم مدى القبول والاستعداد لتحمل أعباء التنمية ، وتتمثل هذه الضوابط فى صورة تحديد فقط للتوازن الناسب بين التضحية الحاضرة وآمال المستقبل • ومن هنا تأخذ المشكلة طابعها السياسى والاجتماعى • اذ ان العمل على رفع وتحسين مستويات المعيشة للافراد يعتبر من أولى الاهداف التى يحرص عليها النظام السياسى فى المجتمع • ومن هنا يأتى اهتمامه الاساسى بقضايا التنمية والعمل المتواصل لرفع معدلات النمو الاقتصادى مع تأكيد الفارق الكبير بينها وبين معدلات النمو السكانى لكى تترك مجالا كبيرا لتحسين مستويات المعيشة الحاضرة وفى نفس الوقت لا تمثل تهديدا لمجهودات التنمية •

وتعطى التجربة العملية للتنمية والتصنيع فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا صورة لطبيعة هذه العلاقة التى سادت بين الاستهلاك والتراكم طول عملية التنمية والتصنيع فى هذه المجتمعات حيث كان نصيب التراكم فى المتوسط يتراوح بين ٢٥ — ٣٠٪ من الدخل القومى • وبالتالى فان نصيب الاستهلاك النهائى فى حدود من الدخل القومى • الا ان هذا لا يعنى أن هذه فى الصورة المثلى للعلاقة بين الاستهلاك والتراكم • بل أن الوضع الامثل لابد وان يتحدد من واقع الدراسات التاريخية لمعدلات النمو والتراكم بل أن الوضع الامثل لابد وأن يتحدد من واقع الدراسات التاريخية لمعدلات النمو والتراكم والاستهلاك وفى ضوء الاعتبارات الاساسية التى تحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للمجتمع والتى تعكس نقطة التوازن المقبولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للتفضيل بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك فى المستقبل ومداه الزمنى •

جـ ـ انتاج السلع الانتاجية وانتاج السلع الاستهلاكية :

ان تحليل وتخطيط العلاقة بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج السلع الاستهلاكية من أهم المشاكل التى تواجه المخطط نظرا لارتباطها المباشر بعملية اعادة الانتاج ومعدل نمو كل من الناتج الاجتماعى والدخل القومى من ناحية ومتطلبات رفع وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع من ناحية أخرى • اذ انه أولى مستلزمات عملية اعادة الانتاج الموسع ضرورة الارتفاع بمعدلات التراكم الى المستوى الذى يكفل التزايد المستمر والمضطرد فى الطاقات الانتاجية للمجتمع وذلك من خلال التزايد المضطرد فى انتاج السلع الانتاجية • الا انه من ناحية أخرى فان العمل على رفع وتحسين مستوى معيشة أفراد الشعب لم يعد ضرورة تمليها فقط الاعتبارات السياسية والاجتماعية فحسب بل أصبحت تمليها ظروف ومتطلبات التنمية ذاتها •

ويساعد ميزان الناتج الاجتماعى فى صورته الاحصائية من خلال تصويره لحجم وهيكل استخداماته المختلفة فى تحليل وتخطيط هذه العلاقة بشكل يساعد الترفيق بين متطلبات عملية اعادة الانتاج الموسع ومتطلبات تحسين مستويات المعيشة لافراد المجتمع • واذا كانت قراءتنا لميزان الناتج الاجتماعى تقودنا الى القول بان هيكل الانتاج يتحدد بهيكل الاستخدام الا أن اعتبارات النمو المتوازن (باقتران اقتصاد مغلق تغيب فيه التجارة الخارجية (تقتضى أن يكون التوازن بين الانتاج والاستخدام ليس فقط على مستوى هيكل وبنيان الانتاج وهيكل وبنيان الاستخدامات • ذلك أن التوازن بين الانتاج والاستخدام على مستوى الاجماليات قد يخفى فى طياته أو اختناقات جزئية •

وبصفة عامة يمكننا القول بأن معدلات نمو وسائل الانتاج تتحدد فى معدلات نمو الاستهلاك المنتج والتراكم فى المجالات المنتجة للاقتصاد القومى وفى نفس الوقت تتحدد معدلات نمو انتاج السلع الاستهلاكية بالمعدلات المستهدفة لنمو الاستهلاك النهائى والتراكم فى الانشطة الغير منتجة • وعلى أى حال فان أية محاولة لتخطيط وترشيد هذه العلاقة لابد لها ان تتم فى ضوء مستوى النمو الاقتصادى للمجتمع ومدى استخدام أساليب الانتاج الحديثة فى مختلف القطاعات الانتاجية •

ففى المراحل الاولى للتنمية والتصنيع من الطبيعى والمقبول اقتصاديا واجتماعيا تخصيص الجزء الاكبر من الزيادة فى الناتج الاجتماعى للتراكم ففى المجالات المنتجة لمواجهة احتياجات عملية اعادة الانتاج الموسع • الامر الذى يؤدى الى أن تصبح معدلات نمو انتاج السلع الانتاجية وبالتالى التراكم أعلى من معدلات نمو انتاج سلع الاستهلاك وبالتالى نمو الاستهلاك النهائى • ومع ارتفاع درجة التصنيع والنمو الاقتصادى يأخذ هذا الفارق فى التلاشى حتى نصل الى مستوى تتعادل فيه معدلات النمو فى انتاج كل من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية • وفى مرحلة ثالثة تأخذ معدلات نمو انتاج سلع الاستهلاك فى الارتفاع عن معدلات نمو انتاج سلع الانتاج وذلك بعد أن ينتهى الاقتصاد القومى من بناء قاعدته الصناعية العريضة والمتقدمة والتى تكفل له النمو المضطرد •

٣.٢.٢ - ميزان رأس المال الثابت

في دراستنا لنظام رأس المال الثابت فان منطق الامور يقضي بضرورة البدء بمحاولة تحديد مفهوم رأس المال الثابت fixed capital or assets ونود ان نشير بادئ ذي بدء الى أن رأس المال الثابت له مفهومه المميز الذي يتفق والاساس النظري لنظام الموازين الاقتصادية . واذا أمكننا تعريف رأس المال الثابت فانه عبارة عن أدوات الانتاج التي تستهلك خلال أكثر من دورة انتاجية (١) . وبعبارة أخرى يتمثل رأس المال الثابت في أدوات الانتاج التي تستخدم في العملية الانتاجية أكثر من مرة واحدة . الا ان هذا التعريف لا يكفي لتحديد طبيعة رأس المال بشكل يساعد على تقديره وقياسه على النحو الذي يتناوله ميزان رأس المال الثابت . واتحديد طبيعة ومفهوم رأس المال الثابت في نظام الموازين الاقتصادية لابد من التأكيد أو الاشارة الى الملاحظات التالية :-

أ - أن أدوات الانتاج التي تدخل ضمن تقديرات رأس المال الثابت هي المستخدمة فعلا في العملية الانتاجية . وبمعنى آخر هي أدوات الانتاج التي في حوزة القطاعات المنتجة . أما تلك الموجودة في حوزة القطاعات الغير منتجة لا تعتبر كذلك بل من قبيل السلع الاستهلاكية المعمرة لانها لا تستخدم في العملية الانتاجية .

ب - يشترط لاعتبار أدوات الانتاج ضمن رأس المال الثابت أن لا يتم استهلاكها في عملية انتاجية واحدة . أي لابد لها أن تساهم في أكثر من دورة انتاجية . ومن ثم فان استهلاكها في عملية اعادة الانتاج لا يكون مرة واحدة بل على دفعات . وتعبر هذه الدفعات عن العمر الانتاجي لها . ويفضل ذلك بضرورة التفرقة بين القيمة المحاسبية والقيمة الاستعمالية للاصول الثابتة ، حيث أن قيمتها تتناقص تدريجيا نتيجة للاستخدام .

---

(١) انظر : الدكتور عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وتتناقص القيمة المحاسبية للاصل الرأسمالى سنويا بمقدار قسط اهتلاكه حتى تصبح قيمته صفرا فى نهاية عمره الانتاجى المقدر له وذلك سواء كان صالحا أو غير صالحا للاستخدام فى العملية الانتاجيـــــــة .

ولتحديد طبيعة ميزان رأس المال الثابت لابد لنا من الاشارة الى بعض المفاهيم الاساسية التى تترك اثارها على شكل ومحتوياته . وهنا نود أن ننبه الى أن الاصل فى تصوير ميزان رأس المال الثابت ان يعكس فقط حركة الاصول الثابتة المنتجة أى التى يتم استخدامها فعلا فـــى العملية الانتاجية فى الانشطة الانتاجية . الا انه نزولا على اعتبارات الشمول والدقة فى العملية التخطيطية رؤى ضرورة أن يشمل بالاضافة الى حركة الاصول الثابتة الغير منتجة . ومن ثـــم يمكننا القول بان ميزان رأس المال الثابت يقوم على تصوير حركة الاصول الثابتة فى الاقتصاد القومى وتطورها وفقا للانشطة الغير منتجة وطبيعة الملكية لها (جماعية ، خاصة ، شخصية) وذلـــك بهدف تحليل وتخطيط اثارها على معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو الاقتصادى ومرة أخـــرى يستند ميزان رأس المال الثابت فى تصويره لتطور الاصول الثابتة (منتجة وغير منتجة) فى المجتمع على مفهوم اخر يقضى بصورة التفرقة بين طبيعة الاصول الثابتة المنتجة حيث يمكن تقسيمها الـــى مجموعتين اساسيتـــــين همـــا :ـ

أ ـ أصول ثابتة فعالة وتشمل المعدات والالات والقوى المحركة ووسائل النقل .

ب ـ أصول ثابتة سالبة أو غير فعالة وتشمل المبانى والارض .

فى ضوء هذه المفاهيم الاساسية نستطيع تصوير ميزان رأس المال الثابت فى صورته العامـــة والمبسطة على النحو التالى :ـ

ميزان رأس المال الثابت

الاصول الثابتة	الاصول ثابتة في نهاية المدة			اضافات خلال المدة			نقص الاصول الثابتة خلال المدة			أصول ثابتة نهاية المدة		
	فعالية	سالبة	مجموع	فعالية	سالبة	مجموع	فعالية	سالبة	مجموع	فعالية	سالبة	مجموع
١ـ أصول ثابتة منتجة												
ـ الصناعة												
ـ الزراعة												
ـ التشييد												
ـ النقل والمواصلات												
ـ التجارة												
٢ـ أصول ثابتة غير منتجة												
ـ اسكان												
ـ خدمات محلية												
ـ نقل الافراد												
ـ خدمات صحية												
ـ تعليم وثقافة												
ـ ادارة												
ـ بوليس												
ـ دفاع												
٣ـ أصول ثابتة وفقا للملكية												
ـ القطاع الاشتراكي												
ـ ملكية الدولة												
ـ ملكية تعاونية												
ـ ملكية خاصة (مزارع)												
ـ ملكية شخصية (منازل)												

من ذلك يتضح أن ميزان رأس المال الثابت عن حركة الاصول الثابتة في المجتمع سواء في المجالات المنتجة أو الغير منتجة وطبقا لطبيعة الملكية (اشتراكية ، خاصة ، شخصية) . يتناول ميزان رأس المال الثابت حركة الاصول الثابتة في صورتها المادية بالاضافة الى صورتها النقدية . ومن ثم فانه لا يوجد في الحقيقية ميزان واحد لرأس المال الثابت بل ميزانين ، أحدهما مادي والاخر نقدي أو قيمي . ويتمثل بينهما في اختلاف اسس التقدير على النحو التالي (١) :-

- ففي بداية المدة يتم التقدير العيني أو المادي للاصول الثابتة على اساس القيمة الكلية باسعار الشراء اي القيمة الاصلية لها في حين أن التقدير لها يتمثل في اسعار الشراء مخصوما منها الاهتلاك .
- ويتم التقدير المادي للاقتصاديات في الاصول الثابتة على اساس قيمة الاصول الجديدة وفي تقديرها النقدي على اساس قيمة الاستثمارات وقيمة الاصلاحات العامة .
- يقدر النقص في الاصول الثابتة ماديا على اساس من تصفيتها بالقيمة الاصلية ونقديا على اساس من أقساط الاهتلاك .
- واخيرا فان رأس المال الثابت في نهاية المدة يتم تقديره ماديا على اساس القيمة الاصلية مخصوما منها الاهتلاك .

الاهمية التحليلية والتخطيطية لميزان رأس المال الثابت :

يقوم ميزان رأس المال الثابت في صورته الاحصائية بتصوير حجم وهيكل الاصول الثابتة سواء في المجال المنتج أو المجال غير المنتج في الاقتصاد القومي بالاضافة الى طبيعة ملكيتها وذلك خلال فترة زمنية معينة هي عادة السنة ، وذلك بهدف دراسة وتحليل وتخطيط حركتها بما يكفل تحقيق الاهداف العامة والقطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وترجع اهمية هذا الميزان الى اهمية رأس المال الثابت باعتباره حجر الزاوية في عملية الانتاج . اذ ان معدل

---

(١) انظر / : الدكتور عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

واتجاهات عملية التنمية تعتمد بصفة أساسية على حجم وهيكل التراكم ، وبعبارة أخرى على حجم وهيكل الزيادة فى رأس المال الثابت • ومن ناحية أخرى يقوم ميزان رأس المال الثابت بتصوير حركة الملكية للاصول الثابتة (اشتراكية ، خاصة شخصية) فى المجتمع وتطورها وبالتالى يساعد على تحديد شكل وطبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلة • ويمكننا الاشارة الى بعض الاستخدامات التحليلية والتخطيطية الهامة لميزان رأس المال الثابت على النحو التالى :

أ ـ تحليل معدلات النمو والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى :

يستطيع المخطط عن طريق ميزان رأس المال الثابت فى صورته الاحصائية تحديد ودراسة معدلات النمو المحققة والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة • اذ تتوقف معدلات النمو المحققة والتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى على حجم وهيكل رأس المال الثابت، وبعبارة اخرى فان حجم وهيكل الزيادة فى الاصول الثابتة تحكم الى درجة كبيرة معدل نمو الاقتصاد القومى وقطاعاته المختلفة • مما يجعل من الضرورى لنجاح عملية التخطيط العمل على تخطيط معدلات نمو الاصول الثابتة فى المجالات والقطاعات المختلفة بما يتفق والاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • ويستطيع المخطط ذلك عن طريق دراسة وتحليل وتخطيط العلاقات التالية :

- المعدلات التاريخية للنمو الاقتصادى ونمو رأس المال الثابت وذلك لتحديد متطلبات التنمية من التراكم الرأسمالى وهيكله •
- معدلات نمو الاصول الثابتة فى المجالات المنتجة والمجالات غير المنتجة واثار ذلك على معدل النمو الاقتصادى وهيكل الاقتصاد القومى والاهمية النسبية لكل منهما فى المراحل القادمة للتنمية •
- الحركة التاريخية والمستقبلة للاصول الثابتة الفعالة (الالات والمعدات) والاصول الثابتة الغير فعالة (المبانى والاراضى) واثارها على معدلات النمو وهيكل الاقتصاد القومى •

نخلص من ذلك الى اهمية ميزان رأس المال الثابت فى تحديد المؤشرات الاساسية لحملية التراكم الرأسمالى بما يخدم اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع • اذ ان معدل النمو الاقتصادى لا يتوقف فقط على معدل التراكم الرأسمالى فى المجالات المنتجة والمجالات غير

المنتجه فى الاقتصاد القومى من ناحية، وما اذا كان التراكم يحدث نتيجة الزيادة فى الاصول الثابته الفعالة أو فى الاصول الثابته السالبه من ناحية اخرى .

ب - تحليل حركة الاصول الثابته فى علاقتها بالانتاج :

يهدف نظام القرائين الاقتصادية عموما تصوير تحليل وتخطيط عملية اعادة الانتاج بما يكفل تحقيقه للتنمية المضطرده والسريعه للاقتصاد الاشتراكى . وتجد عملية اعادة الانتاج قاعدتها المادية فى حجم وهيكل التراكم الرأسمالى . ويقوم ميزان رأس المال الثابت بتصوير وتحليل حركة الاصول الثابته فى المجتمع واثار ذلك على معدلات النمو للاقتصاد القومى ومختلف قطاعاته . الامر الذى يساعد المخطط على الاستثمار القومى بما يتلائم والاهداف الانتاجية للاقتصاد القومى وقطاعاته المنتجه . اذ ان معدلات النمو المحققه تتوقف بدرجة كبيرة على حجم وهيكل التراكم فى الاصول الثابته فى المجالات المختلفه للاقتصاد القومى . وفى سبيل ذلك يقوم المخطط بالاستعانة بميزان رأس المال الثابت فى صورته الاحصائيه من تحديد العلاقة بين رأس المال الثابت والانتاج اى مايسمى بمعامل رأس المال Capital-output ratio وعليه فان هذه العلاقة تحدد قيمة رأس المال الثابت اللازم لانتاج وحده واحده ، وهو المعامل المتوسط لرأس المال كما ان هذا المعامل قد يعطى العلاقة بين الزيادة فى رأس المال الثابت والزيادة فى الانتاج وهو مايعرف بالمعامل الحدى لرأس المال Incremental Capital-outputratio والذى يعبر بالتالى عن قيمة الزيادة فى رأس المال الثابت اللازمة لزيادة الانتاج بوحده واحدة . ويأخذ مقلوب هذه العلاقة اى معامل الانتاج الى رأس المال الثابت output-capital ratio (المتوسط او الحدى يستطيع المخطط) تحديد قيمة الزيادة فى الانتاج (او فى المتوسط الناشئه عن زيادة رأس المال الثابت بوحدة) واحدة وهو مايسمى بمعامل انتاجية الاستثمار .

ويعتبر معامل انتاجية الاستثمار من اهم المؤشرات التى يستخدمها المخطط فى تخطيط الاستثمار . فقد تتحدد اهداف الخطة فى صورة اهداف انتاج وبالتالى يصبح على المخطط تحديد اهداف التراكم الرأسمالى على مستوى الاقتصاد القومى ككل ومختلف الانشطة الانتاجية والانشطة الغير انتاجية . وكذلك تحديد طبيعة هذا التراكم فيما اذا كان فى صورة رأس مال ثابت فعال طبقا للمفاهيم السابق الاشارة اليها .

٣٠٢٠٣ — ميزان التشابك القطاعى

يعرف ميزان التشابك القطاعى عادة بجداول المدخلات والمخرجات التى تهتم اساسا بدراسه وتحليل التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، واذا كانت الفكرة الاساسيه لهذه الجداول هى التصوير الرقمى للمعاملات الاقتصاديه بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ومحاولة الوصول الى بعض المعاملات الفنيه التى تساعد الباحث أو المخطط على دراسه التطورات المستقبله فى الاقتصاد القومى ، الا أن هذه الجداول يمكن تركيبها أو بنائها ليس فقط على المستوى القومى بل أيضا على مستوى القطاع أو الوحده الانتاجيه أو الاقليم . ومن ثم تعددت مجالات الاستفاده من هذه الجداول فى مختلف أغراض التحليل الاقتصادى والتخطيط والتنبؤ الى الحد الذى جعل خبراء التخطيط والتنميه يقولون بأن استخداماتها غير محددة (١) . وسوف نقتصر فى دراستنا هذه عن ميزان التشابك القطاعى أو جداول المدخلات والمخرجات على بيان بعض استخداماتها العمليه فى خدمه أغراض التحليل والتخطيط والتنبؤ . ويستطيع القارئ الرجوع الى الدراسه المستقله التى أعدها الكاتب عن تحليل المدخلات والمخرجات للوقوف على طبيعة هذا الميزان . (٢)

وتتوقف الاستخدامات العمليه لجداول المدخلات والمخرجات على عدد من العوامل الهامه منها الاطار العام الذى يحكم حركة الاقتصاد القومى ، الاطار التنظيمى Institutional طبيعة السياسات الاقتصاديه التى تستخدم عادة فى ادارته ، والبيانات الاحصائيه المتاحه ونوعيتها بالاضافه الى الخبرات المكتسبه فى اعداد واستخدام هذه الجداول والقدره على الاستفاده من التقدم الكبير فى صناعة الحاسبات الالكترونيه وعموما نستطيع اجمال الاستخدامات الرئيسيه لميزان التشابك (جداول المدخلات والمخرجات) فى مجموعتين ، (أولا) استخداماته

(١) Richard Stone, Input-Output and national accounts, OEC, June 1962.

(٢) انظر للكاتب ، تحليل التشابك الصناعى ، مذكره ٥٢٧ ، معهد التخطيط القومى اغسطس ١٩٧٦ .

فى أغراض التحليل والتخطيط والتنبؤ ، (وثانيا) استخداماته الاحصائيه ٠

١٠٣٠٢٠٣ — التحليل والتخطيط والتنبؤ :

يقدم اسلوب المدخلات والمخرجات ، وفقا لطبيعته ، أحد الاساليب الرئيسيه والمفيده فى أغراض التحليل والتخطيط والتنبؤ ٠ ذلك أنه وهو يقوم على اعطاء صوره رقميه لمختلف مستلزمات الانتاج الاوليه والوسيطه ، يعطى صورة أكثر تفصيلا عن هيكل التكلفه بالنسبه لكل سلعه أو مجموعه السلع التى يتكون منها القطاع ٠ وبعباره أخرى يوضح الاهميه النسبيه لمختلف مستلزمات الانتاج الداخله فى انتاج السلع والخدمات المختلفه ٠ ومن ناحيه أخرى يعتبر جدول المدخلات والمخرجات هو المرآه التى تعكس بوضوح عمليات أو تيارات الاعتماد والتأثير المتبادل بين مختلف الانشطه الاقتصاديه فى المجتمع ، ليس فقط الاعتماد المباشر ولكن أيضا الاعتماد الغير مباشر ٠ ذلك أن النظره الاولى على هياكل التكلفه القطاعيه أو للسلع المختلفه قد لا تظهر حقيقه الارتباط بين القطاعات ، لكن النظره الفاحصه قد تؤكد ذلك الارتباط من خلال قطاع ثالث مثلا ٠ أى أن جداول التشابك تعطى صورة عن درجات التشابك بين القطاعات الانتاجيه المختلفه ٠ هذا بالاضافه الى أن هذه الجداول تقدم صورة تفصيليه عن عناصر القيمه المضافه (خدمات عناصر الانتاج الاوليه) ومدى مساهمتها فى انتاج السلع والخدمات المختلفه مما يساعد المخطط أو واضع السياسه الاقتصاديه على رسم السياسات المثلى لادارة أنشطة القطاعات المختلفه ، والطريقه التى تنعكس بها تغيرات الاثمان ومعدلات الاجور والضرائب الغير مباشره ومعدلات اهتلاك رأس المال فى مختلف جوانب الاقتصاد القومى وخاصة الجهاز الانتاجى والاثمان التى يتم على أساسها التعامل فى قطاعات الطلب النهائى ٠ كما يقدم تحليل المدخلات والمخرجات أداه فعاله لتحليل هيكل أو بنيان الاقتصاد القومى والوقوف على القطاعات أو الصناعات الرائده فى عمليه التنميه ٠ كما أنه وان استهدف أساسا تحليل التشابك بين مختلف الانشطه الانتاجيه ، الا أنه يقدم أيضا اطارا أكثر تفصيلا وبساطه لاختيار التوازن العام فى الاقتصاد القومى وكيفية تحقيق التنميه المتوازنة مع تجنب الاختناقات أو الاختلالات الجزئيه فى انتاج واستخدام بعض المنتجات ، الامر الذى يضر بعمليه التنميه ذاتها ٠

وقد لا يستطيع الباحث تحديد أو حصر أوجه الاستخدامات العمليه لجداول المدخلات والمخرجات فى أغراض التخطيط والتنبؤ ، ذلك أن نظام التخطيط وبالتالى أساليبه يختلف من دوله الى أخرى ، كما أنه يتطور ويختلف بالنسبه للدولة الواحده من فترة لاخرى وفقا لاعتبارات الواقع والتطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع من ناحية ، وتوفر الخبرات والمهارات والبيانات الاحصائيه التخطيطيه من ناحية أخرى . الا أنه يمكننا اجمال القول بأن جداول المدخلات والمخرجات قد شاع استخدامها كأداه لاعداد الخطه الانتاجيه واختبار مدى اتساق اهداف الانتاج القوميه مع أهداف الانتاج القطاعيه والاهداف الانتاجيه المحدده للوحدات والمؤسسات الانتاجيه ، اختبار مدى امكانية تنفيذ الخطه الانتاجيه القوميه والقطاعيه وعلى مستوى الوحدات ، وذلك بدراسه الامدادات الفنيه أى مختلف مستلزمات الانتاج لكل الوحدات الانتاجيه فى المجتمع . ومن ثم تعتبر هذه الجداول اطارا عاما لاختبار التوازن العام للاقتصاد القومى والخطه القوميه .

وبصفه عامه يوجد اتجاهين اساسين لاستخدام جداول المدخلات والمخرجات فى أغراض التخطيط . فقد نبدأ من أهداف محدده للانتاج والطلب النهائى ، ويكون الهدف هو استخدام الجداول فى الكشف عن طبيعة التشابكات القطاعيه التى ينبغى أن تتحقق وبالتالى الكشف عن نوع ومدى التغيرات التكنولوجيه والبنيانيه التى ينبغى أحداثها فى مختلف فروع الجهاز الانتاجى ، وعلى العكس من ذلك قد نبدأ بصورة معينه عن هذه التشابكات القطاعيه نستطيع فى ضوئها تحديد الاهداف الانتاجيه التوازنيه للقطاعات المختلفه بافتراض اهداف محدده تخطيطيا للطلب النهائى ، أو بافتراض الاهداف الانتاجيه ، ويكون المطلوب هو تحديد مستويات الطلب النهائى الممكن تحقيقها ، أو مزيج من الاهداف الانتاجيه والطلب النهائى . ويبقى الشكل أو الاسلوب الذى تستخدم به هذه الجداول فى أغراض التخطيط مرتهن بالاسلوب أو المنهج الذى يتبعه المجتمع فى التخطيط من أجل التنميه . وسوف تحاول ايجاز أهم الاستخدامات التخطيطيه لجداول المدخلات والمخرجات فى الاتى :-

٢.٣.٢.٣ - التنبؤ الاقتصادى :

أن اسلوب المدخلات والمخرجات بطبيعته يستطيع أن يفيد كثيرا من مجالات التنبؤ

الاقتصادى وفقا لنظام التخطيط لادارة الاقتصاد القومى ° فقد يستخدم فى ظل اقتصاديات السوق والتى تقوم باعداد برامج اقتصاديه تحدد المسار الذى يتخذه الاقتصاد القومى فى الفترة الزمنيه المستقبله كما يستخدم فى الدول التى يستخدم اسلوب التخطيط وتقوم باعداد الخطط التى تحكم حركة اقتصادها ° وتصبح الارقام التى نصل اليها باستخدام جداول المدخلات والمخرجات والمتعلقه بحركة الاقتصاد فى المستقبل مجرد أرقام متوقعه وليست أرقام فعليه ذلك أن الفكره الاساسيه لجداول المدخلات والمخرجات هى الحصول على مجموعة أومصفوفه المعاملات الفنيه التى تعبر عن التشابك بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى والاستعانه بها فى محاولة تحديد الصورة التى سيكون بها الاقتصاد القومى فى المستقبل ° وواضح من ذلك أن قدره الجداول فى تحليل وتفسير التطورات المستقبله فى الاقتصاد القومى أى فى التنبؤ سوف تتوقف على مدى واقعيه هذه المعاملات الفنيه ، وهو ما أصطلح على تسميته بثبات المعاملات الفنيه ° ذلك أن هذه المعاملات الفنيه قد تم الحصول عليها فى لحظة زمنيه معينه للاقتصاد القومى بما تتضمنها من أبعاد بنيانيه وتكنولوجيه وفنيه وتنظيميه معينه ، ولكن هذه الصوره لاشك سوف تختلف فى المستقبل بحكم التطور الصناعى والتكنولوجى والبنيانى للمجتمع ° وبذلك تظل مشكله ثبات المعاملات الفنيه منبع تحفظ شديد على استخدام جداول المدخلات والمخرجات فى التخطيط والتنبؤ °

فقد قام تحليل المدخلات والمخرجات فى صورته العامه والمعروفه باسم ليونتيف أو النموذج الاستاتيكى المفتوح على ثلاث فروض اساسيه تعكس نظريه مبسطه للانتاج ترتبط من خلالها أحجام الانتاج بمختلف العناصر الداخله فى انتاجها بعلاقه ثابته ، يعبر عنها بالمعاملات الفنيه ° وبعباره أوضح أن أحجام الانتاج تتغير بنفس نسبه التغير فى مستلزمات الانتاج اللازمه للعمليه الانتاجيه ، مما يتعارض مع دراسات وتحليل اقتصاديات الحجم وما اسفرت عنه من تحليل الوفورات أو المضيعات الناشئه عن تغير أحجام الانتاج (أحجام المشروع) ومن هنا لابد أن نفهم أن المقصود بثبات المعاملات الفنيه ليس الثبات من فترة زمنيه الى فترة أخرى أى أهمال عنصر الزمن فى حد ذاته ولكن ثبات العلاقه الفنيه بين مستلزمات الانتاج وحجم الانتاج واهمال ما ينشأ عن تغير أحجام الانتاج ، حتى مع ثبات الزمن أو الفن الانتاجى من وفورات أو مضيعات ، ومن هنا تنال التحفظات كثيرا من امكانية التعويل على جداول المدخلات والمخرجات فى التنبؤ وخاصه كلما طالب الفترة التى يتم عنها °

٣٣.٢.٣ رسم السياسات المتوازنة والمتسقة :

من اهم استخدامات ميزان التشابك (جداول المدخلات و المخرجات) فى اغراض التخطيط هو رسم وتحديد السياسات المتوازنة والمتسقة لبعض الانشطة الاقتصادية مثل سياسة الانتاج ، سياسة الاستثمار وتخصيص الموارد ، التجارة الخارجية ، السياسة الضريبية ، سياسة الاستيراد . ذلك انه عن طريق جداول المدخلات والمخرجات نستطيع تحديد الكميات من مختلف عوامل الانتاج الاولية مثل العمل ورأس المال والأرض، وكذلك الضرائب الغير مباشرة والواردات الداخلة فى انتاج وحدة واحدة من المنتجات المختلفة وهو ما يسمى Factor Content . كما أن معاملات مقلوب المصفوفة (مصفوفة المعاملات الفنيه) تعطى الاحتياجات الكلية (المباشرة والغير مباشرة) اللازمة لانتاج وانسياب وحدة واحدة من منتجات مختلف القطاعات الى قطاعات الطلب النهائى المختلفة . وباستخدام هذه المعاملات نستطيع رسم سياسات الانتاج والاستثمار وتوزيع الموارد المتاحة والتجارة الخارجية والعمالة بما يتفق واعتبارات التنمية المتوازنة للاقتصاد القومى .

ففى مجال الانتاج قد تتحدد الاهداف الاولية للخطة فى صورة مستويات معينة للطلب النهائى على مختلف منتجات القطاعات الانتاجية ، وعلية تصبح الخطة السلعية مطالبه بتحديد أحجام الانتاج التوازنية اللازم تحقيقها لضمان انسياب هذا القدر المستهدف الى قطاعات الطلب النهائى وتتضمن فى نفس الوقت تلبية احتياجات الطلب الوسيط للقطاعات على منتجات بعضها البعض وكذلك احتياجاتها من مستلزمات الانتاج الاولية . وواضح أن ذلك هو ما يستهدفة الجدول الاستاتيكى المفتوح للمدخلات والمخرجات . وفى مجال تخطيط الاستثمار لابد من التأكد من امكانية تحقيق هذه الاحجام الانتاجية المستهدفة فى ضوء الطاقات الانتاجية المتاحه ، مما يكشف عن أوجه الاستثمار التى ينبغى تحقيقها وفقا للخطة الانتاجية المطلوبة ، وفى ضوء هذا ايضا يتم تحديد أوجه توزيع الموارد المتاحة فى المجتمع بما يضمن تنفيذ الخطة الانتاجية والاستثمارية . كما انه من الضرورى رسم أهداف خطة

الاستيراد فى ضوء الاهداف المخططة للانتاج وذلك باستخدام معامل الواردات Import Content فى مختلف منتجات القطاعات الانتاجية ٠

٢٠٣٠٢٠٤ تحليل البنيان الاقتصادى

تأتي عملية التنمية عادة مصحوبة بتغير بنيانى فى الاقتصاد القومى الى درجة أصبح معها التغير البنياني يمثل أحد أركان عملية التنمية اليوم فى دول العالم الثالث ٠ ولا شك أن أولى خطوات التخطيط للتنمية هو التعرف على البنيان الاقتصادى القائم لمحاولة التعرف على الصورة المستقبله له ، الأمر الذى يساعد على تحديد مجالات التغيير فى الهيكل أو البنيان الاقتصادى القائم للوصول به الى الوضع المستهدف ٠ وفى هذا الصدد تقدم جداول المدخلات والمخرجات أداة فعالة ومفيدة لتحليل البنيان الاقتصادى ٠ فتقدم مصفوفة التشابك وكذلك مصفوفة المعاملات الفنية لها صورة واضحة عن الأهمية النسبيه للقطاعات والصناعات المختلفة فى الاقتصاد القومى وكذلك درجات التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف هذه الانشطة ، مما يعطى المخطط صورة واضحة الصناعات الرائدة أو المسيطرة على الاقتصاد القومى ومدى الترابط أو التفكك بين أوصالة ٠ فمن النظر الى مصفوفة التشابك نستطيع تحديد ذلك فى ضوء المعاملات بين القطاعات المختلفة وحجم هذه المعاملات أى مدى أهميتها والتى تنعكس فى كثرة أو قلة خانات المصفوفة التى تعبر عن وجود معاملات هامة بين القطاعات والصناعات المختلفة ٠ كما نستطيع بمقارنة هذه الجداول لبعض الدول الوقوف على مدى التقدم الاقتصادى بينهما ، كذلك الوقوف على مدى التقدم الذى حدث فى وجتمع معين بمقارنة جدول المدخلات والمخرجات التى تصور نشاطة خلال فترات زمنية مختلفة ٠ وتزداد درجة التشابك فى الاقتصاد القومى كلما ازداد عدد الخانات التى تحتوى على معاملات هامة بمصفوفة المعاملات الفنية ٠ ولذلك توضح المصفوفة (أ) درجة من التشابك الكامل فى حين أن المصفوفة ب توضح ضعف هذا التشابك (١١)

(١١) لمزيد من الايضاح أنظر للكاتب : تحليل التشابك الصناعى ، مذكره رقم (٥٢٧) معهد التخطيط القومى ، اغسطس ١٩٧٦ ٠

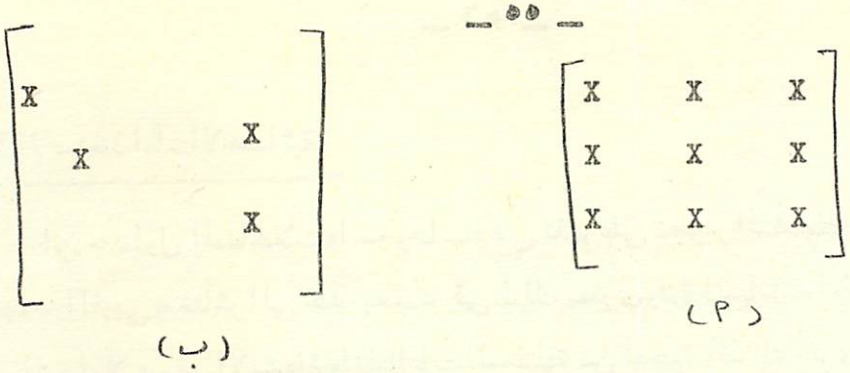

(أ)

(ب)

٣.٢.٢.٥ دراسة التوازن العام للاقتصاد القومى :

يستخدم اسلوب المدخلات والمخرجات فى مختلف الدول على اختلاف انظمتها الاقتصادية والدور الذى تلعبه الدولة فى الاقتصاد ، على اعتبار أنه أحد اساليب وطرق اختبار ودراسة التوازن العام . ذلك أنه يعطى الصورة التفصيلية للتدفقات السلعية من ناحية والتدفقات النقدية من ناحية أخرى . ولتحقيق هذا الهدف تأخذ كل من الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على أنه جزء مكمل لنظام الحسابات القوميه ونظام الموازين الاقتصادية فى كل منها على التوالى ويقوم أسلوب المدخلات والمخرجات بسد ثغرة هامة فى هذه الانظمة التجميعية لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى فى المجتمع وهى الكشف عما اذا كان التوازن العام يحمل فى طياته بعض الاختناقات او الاختلالات الجزئية أم أنه حصيلة مجموعة التوازنات الجزئية فى الاقتصاد القومى وهذه نقطة على جانب كبير من الاهمية فى عملية تخطيط التنمية . فتحليل المدخلات والمخرجات وهو يعطى صورة تفصيلية عن هياكل التكلفة وعناصر القيمة المضافة المتولدة فى كل قطاع يستلزم ان تتعادل فى المجموع اجمالى القيمة المضافة لجميع القطاعات مع اجمالى الطلب النهائى لجميع القطاعات ، وهى ما تسعى اليه حسابات الدخل القومى فى الدول الرأسمالية وميزان الناتج الاجتماعى والدخل القومى فى الدول الاشتراكية ولكن بصورة أقل تفصيلا .

٣.٢.٣.٦ الاستخدامات الاحصائية :

ان جداول المدخلات والمخرجات وهى تقوم على تصوير التشابك بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، تتأثر الى حد بعيد فى ذلك بمدى وفرة البيانات الاحصائية التى تعبر عن هذه المعاملات بين الانشطة والقطاعات المختلفة من ناحية وكذلك مدى دقة هذه البيانات والمعلومات الاحصائية المتاحة من ناحية أخرى . كما ان القائمين عادة على اعداد هذه الجداول ليس من الضرورى ان يكونوا هم القائمين على شئون الاجهزة الاحصائية . وبذلك يتضح الدور الذى تلعبه جداول المدخلات والمخرجات فى الكشف عن أوجه القصور والضعف أو عدم الدقة فى البيانات الاحصائية المتاحة مما يدفع الاجهزة الاحصائية الى العمل على استكمالها وتلافى أوجه النقص أو القصور بها . وبذلك فان من أهم مزايا اعداد جداول المدخلات والمخرجات هو تقييم عملى للنظم الاحصائية المعمول بها وكيفية تطويرها بما يتفق مع طبيعة الاساليب المستخدمة فى اعداد الخطط ، كما انه بما يتطلبه من بيانات تفصيلية يعتبر تجميع لكمية كبيرة من البيانات بصورة مفيدة وهادفة .

٤٠٢٠٣ - الميزان السلعـــــــــى

ان نظام الموازين الاقتصاديه هو ، كما سبق القول ، الأسلوب المعتمد للتخطيـــــط والتنبؤ فى مجموعة الدول الاشتراكية فى شرق أوربا . فهو علاوة على كونه الاطار المحاســـبى العام لتصوير حركة الاقتصاد القومى ، يعتبر النموذج العام المعتمد فى التخطيط مـــــن أجل التنمية المعجلة بها واتساقا مع هذا القول لا يكتفى باعداد الموازين التجميعيـــــة للنشاط الاقتصادى كما هو الحال فى ميزان الناتج الاجتماعى ورأس المال الثابت ، ولا بالميزان القطاعى الذى يستهدف دراسة وتحليل هذا النشاط على مستوى القطاع أو الصناعة ، بـــل لا بد من اعداد مجموعة من الموازين التى تضمن تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدمـــات على مستوى السلعة أو مجموعة ضيقه منها نسبيا ، وذلك اذا ما أريد تجنب ظهور الاختناقـــات أو فوائض انتاج على مستوى أكثر تفصيلا من المستويات التجمعيه . ذلك أن القول بتكامـــل وتناسق الخطه يعنى ضمن ما يعنى ضرورة التأكد من توافر كل مقومات التوازن ، ليس فقـــط على المستوى التجميعى ، بل أيضا على مستوى السلعة أو مجموعاتها الضيقة . من هنا كانـــت حاجة الخطط الى اعداد مثل هذه الموازين السلعية التى تستهدف تأكيد التوازن بين الموارد المتاحة لكل سلعة أو مجموعة من السلع والاستخدامات المختلفة لها . وهنا نود أن نشير الى أن الأصل فى اعداد هذه الموازين السلعية ان يتم على اساس عينى وليس قيمى ، وذلك ضمـــانا لواقعية المؤشرات او المعاملات الفنيه التى نحصل عليها من هذه الموازين . فقد تؤدى تقلبـات الأثمان الى أن تفقد هذه المؤشرات الفنيه دقتها المطلوبه وتصبح بالتالى أداة مضلله فـــى عمليات التخطيط والتنبؤ . ويأخذ الميزان السلعى الشكل التالى (١) :

(1) Pavolv, G. Materia balances and cheir utilization in planning for inter-branch relations INP, Memo, 726 Cairo 1967.

شكل الميزان السلعـــــــــى

الاستخدامـــــات	المـــــــوارد
بيـــان الكميه بسعر بسعر بسعر بسعر التكلفة المنتج المستخدم	بيـــان الكميـــه بسعر بسعر بسعر التكلفة المنتج المستخدم
مستلزمات انتـاج استهلاك ـ أفراد ـ حكومى تراكم ـ استثمار ـ تغير فى المخزون صادرات	١ ـ رصيد أول المـــده ٢ ـ انتاج محلـى ٣ ـ واردات

وكما يتضح من شكل الميزان السلعى فان الغرض الاساسى منه هو دراسة التوازن بين الموارد والاستخدامات المختلفة بالنسبه للسلعة أو مجموعات السلع وذلك لتجنب ظهـــور الاختناقات فى التدفقات السلعيه بين مختلف فروع الجهاز الانتاجى من ناحية ومختلـــف فروع الطلب النهائى من ناحية أخرى ٠

ويقدر نجاح المخطط فى تكوين واعداد هذه الموازين السلعيه لعدد كبير من السلع والخدمات ، وخاصة الانتاجية والسلع الاستهلاكية الضرورية ، يتم التغلب على مناطق الاختناق فى الاقتصاد القومى وما تسببه من متاعب سواء لفروع الجهاز الانتاجى أو للمستهلك النهائى . ولذلك يهتم المخطط عادة بوضع تصنيف للموازين السلعية تراعى فيه الزوايا المختلفه التى تساعده على الاستفادة منها .

ذلك ان الموازين السلعيه يمكن النظر اليها من زوايا متعددة أهمها [1] :

١ — من زواية طبيعة السلعة :

أ — موازين السلع الانتاجية وتشمل :

— موازين المنتجات الصناعية التى تستخدم كمستلزمات انتاج مثل البترول والكيماويات والحديد والصلب ... الخ .

— موازين المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة مثل القطن والصوف والمنتجات الحيوانيه .

— موازين الآلات والمعدات مثل المولدات الكهربائية والتوربينات والجرارات والسفن .

ب — موازين السلع الاستهلاكيه وتشمل :

— موازين المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والأحذية والملابس الجاهزه ... الخ .

— موازين المنتجات الزراعيه مثل الخضروات والقمح والذره .... الخ .

---

(١) أنظر : المذكرة ٨٥٣ عن عرض وتقييم للموازين السلعيه والخدميه التى تم اعدادها بجهاز التخطيط بجمهورية مصر العربية ، مكتب وزير الدولة للتخطيط ، اللجنه العلميه للتشابك الاقتصادى ، اعداد محمد فوزى شاهين . صفحات ٤١٣ .

٢ - من زاوية الفترة الزمنية المعدة عنها هذه الموازين :

أ - موازين احصائيه والتى تعد باستخدام الأرقام الفعليه لفترة زمنيه سابقه بهدف الحصول على بعض المعاملات الفنيه التى تربط بين موارد السلعة واستخداماتها المختلفه .

ب - موازين تخطيطيه والتى تعد لفترات مستقبله باستخدام المعاملات الفنيه والمؤشرات التى حصل عليها مع الموازين الاحصائيه مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات التكنولوجية والبنيانية المستهدفه فى الاقتصاد القومى .

٣ - من زاوية نطاق التطبيق لهذه الموازين :

أ - موازين قوميه تستهدف دراسة التوازن بالنسبه للسلع الهامه أو الاستراتيجية على المستوى القومى .

ب - موازين اقليميه تقوم على دراسة التوازن بالنسبه للسلع والخدمات الهامة أو الاستراتيجية على مستوى الأقاليم .

جـ - موازين فرعيه تعدها الوحدات الاقتصادية والمؤسسات .

٤ - من زاوية الفترة التخطيطيه :

أ - موازين طويلة الاجل توضع لخطط طويلة الأجل (من ١٠ - ٢٠ سنه) وتكون بالتالى اجماليه اكثر وتتناول السلع الهامه أو الاستراتيجية فقط .

ب - موازين متوسطة الآجل وتوضع لخطط خمسية أو سبعيه وتكون بالتالى اكثر تفصيلا من سابقتها .

جـ - موازين سنويه توضع لخطط سنويه وتكون تفصيليه وتشمل عدد كبير من السلع .

د — موازين نصف أو ربع سنويه أو شهريه وتتعلق بالسلع الاستراتيجية الموسميه الانتاج أو الاستهلاك او التى تتسم فى انتاجها واستخدامها بظروف خاصة ، وذلك حتى لا يكون التوازن بين الموارد المتاحة منها واستخداماتها على مدى العام على حساب اختلالات أو اختناقات فى فترات معينه على مدار العام .

وواضح من هذا التصنيف السلعى أهميه اعداد الموازين السلعيه فى الصور الثلاث وهى الاحصائيه والتخطيطيه والتأشيريه على ماجاء بيانه فى الجزء الأول من هذه الدراسة ان الغرض الاساسى من اعداد هذه الموازين السلعيه هو دراسة التوازن ليس فقط على مستوى المجاميع الكليه فى الاقتصاد القومى بل أيضا على مستوى السلع أو مجموعات السلع الهامة والاستراتيجية وكذلك على مستوى الاقاليم ، بما يضمن تجنب حدوث الاختناقات سواء فى الجهاز الانتاجى أو قطاعات الطلب النهائى وحتى لا يخفى التوازن العام فى داخله مجموعة من الاختلالات والاختناقات الجزئيه لبعض السلع والخدمات أو فى فترات معينه من العام . كما ان هذه الموازين السلعيه تصبح الخطوة الاولى لاعداد الموازين التحليليه لأوجه النشاط الجارى والنشاط الرأسمالى من ناحية وكذلك موازين التشابك القطاعى الذى يعكس عمليات التأثير المتبادل بين مختلف أوجه وقطاعات النشاط الانتاجى ، وهو ما سبق الحديث عنه ، من ناحية أخرى . وتقدم هذه الموازين التحليلية لأوجه النشاط الجارى والرأسمالى صورة اكثر تفصيلا عما اجملته الموازين التجميعيه مثل ميزان الناتج الاجتماعى وميزان رأس المال الثابت ، واكثر تلخيصا لما فصلته مجموعات الموازين السلعيه على مستوى السلع والخدمات المختلفة . ومن أهم هذه الموازين التحليليه ميزان الانتاج الزراعى وميزان الانتاج الصناعى وميزان الاصول الثابته .

ميزان الانتاج الزراعى

الانتاج	للسوق		لغير السوق		
	مبيعات للدولة	مبيعات للسوق التعاونى	مستلزمات انتاج	استهلاك ذاتى	تغيير فى المخزون
	كميه قيمه	كميه قيمه	كميه قيمه	كميه قيمه	كميه قيمه
١ - منتجات زراعيه					
٢ - منتجات حيوانية					
لمجموع (١ + ٢)					

ويعكس هذا الشكل لميزان الانتاج الزراعى طبيعة وظروف النشاط الزراعى فى المجتمعات الاشتراكيه فى شرق أوربا ، حيث تتعدد صور الملكيه الزراعية من الملكية للدولة الى الملكية التعاونية جنبا الى جنب مع الملكيه الخاصة للأراضى الزراعية . كما ان الانتاج الزراعى بما فيه الانتاج الحيوانى لايذهب كليا فى الاسواق حيث يتم استهلاك بعضه بواسطة العاملين داخل القطاع الزراعى سواء كاستهلاك نهائى (الاستهلاك الذاتى فى الزراعة) أو كمستلزمات انتاج ، وقد يضاف الى المخزون داخل القطاع الزراعى .

وقد تظهر الصعوبات العملية فى محاولة الفصل بين ما يعتبر مستلزمات انتاج وما يعتبر استهلاك نهائى داخل قطاع الزراعة . ويتوقف التقدير فى النهاية على مدى توفر البيانات الدقيقه عن كل منهما .

وطالما ان هذا الميزان التحليلى للانتاج الزراعى هو فى واقع الأمر صورة تفصيلية لمساهمة هذا النشاط الزراعى فى تكوين الناتج المحلى ، فلابد اذن من توافق مجموعه مع رقم الانتاج الزراعى فى ميزان الناتج الاجتماعى . الأمر الذى يستلزم ضرورة اتساق طرق قياس وتقييم المعاملات داخل قطاع الزراعة عند اعداد كلا الميزانيه . كما ان الصعوبات العملية تظهر بوضوح عند تقييم الانتاج الزراعى نظرا لارتفاع نسب الاستهلاك الذاتى فى الزراعة وصعوبة الفصل بين ما هو فى عداد مستلزمات الانتاج وما يدخل فى تقديرات الطلب النهائى الذاتى .

كما تعتبر الموازين السلعيه التى يتم اعدادها للسلع الصناعية الاساس فى بناء واعداد الميزان التحليلى للانتاج الصناعى ، والذى يعتبر مرحلة تجميعيه أعلى من الموازين السلعيه الصناعية وتفصيليه اكثر من ميزان الناتج الاجتماعى . ويتحدد شكل ميزان الانتاج الصناعى فى ضوء التصنيف المطلوب للانتاج الصناعى ، حيث يمكن تقرير الانتاج الصناعى باستخدام تصنيفات مختلفة أهمها :

أولا : تقسيم النشاط الصناعى الى :

١ ـ صناعات تقوم بانتاج ادوات الانتاج :

ـ انتاج سلع رأسماليه (مبانى وآلات) .

ـ انتاج مواد اوليه وسلع نصف مصنوعة سواء لانتاج السلع الراسماليه أو السلع الاستهلاكيه .

- انتاج الطاقه ٠
- نقل وتجاره ٠

٢ - صناعات تقوم بانتاج السلع الاستهلاكيه :

- الغذائيـــه ٠
- المنسوجات ٠

ثانيا :تقسيم المنتجات الصناعية الى مجموعات رئيسيه مثل :

١ - السلع الاستثماريه
- آلات ومعدات ٠
- قطع الغيار ٠

٢ - المواد والسلع المصنوعة اللازمة لانتاج السلع الرأسماليه ٠
- معادن ٠
- مواد البناء ٠

٣ - الطاقة والقوى المحركه ٠
- الفحم ٠
- الغـــاز ٠

٤ - النقل والتجارة ٠
- النقل بالسكك الحديدية ٠
- اللوريـــات ٠

٥ ـ المواد والسلع نصف المصنوعة اللازمه لانتاج السلع الاستهلاكيه .
ـ الغزل والنسيج .
ـ الصناعات الغذائية .

نخلص من ذلك الى أن الموازين السلعية وهى تقوم على تأكيد التوازن بين الموارد والاستخدامات المختلفه على مستوى السلعة أو مجموعات السلع ، فانها تقدم الأساس الذى تبنى عليه مجموعة الموازين التحليليه للانشطة الهامة فى الاقتصاد القومى مثل الزراعة والصناعة من ناحية ، وكذلك اعداد موازين التشابك بين مختلف الفروع الانتاجية من ناحية أخرى . ذلك أنها تعطى صورة تفصيليه لموارد واستخدامات السلع المختلفه وخاصة السلع أو مجموعاتها الهامة والاستراتيجية من وجهة نظر التنمية ومعدلات النمو . واذا كانت هذه الموازين السلعية تعطى مجموعة من المؤشرات أو المعاملات الفنيه التى تربط بين موارد واستخدامات السلع الا أن هذه المعاملات الفنيه لا تعكس الا مستلزمات الانتاج المباشرة اللازمة لانتاج وحدة من السلعة التى يعبر عنها الميزان السلعى . وبالتالى يمكن استخدام هذه المعاملات الفنيه لتحديد الاحتياجات المباشرة من مختلف الموارد اللازمة لانتاج حجم معين من هذه السلعة ويستلزم تقدير الاحتياجات الكلية (المباشرة والغير مباشرة) لانتاج حجم معين من السلعة اجراء سلسلة من التقريبات المتتابعة باستخدام هذه المعاملات . ويزداد الأمر صعوبة كلما ازدادت أعداد السلع وتنوعت المستلزمات الانتاج الداخله فى انتاجها ، الأمر الذى يعطى أهمية خاصة لميزان أو جداول المدخلات والمخرجات لما يقدمه من أسلوب مبسط لتقدير الاحتياجات المباشرة والغير مباشرة (أى الكليه) اللازمة لانتاج مقدار معين من السلعة . الا أن جداول المدخلات والمخرجات وان كانت تعتمد على الموازين السلعيه الا أن هذه الجداول لا يمكن اعدادها على مستوى التصنيف السلعى ، اذ أن ذلك يؤدى الى ضخامتها وما يستلزمه ذلك من مجهودات فى اعدادها بقدر قد لايتناسب مع الفائدة التحليلية منها . ولذلك نجد ان جداول المدخلات والمخرجات مهما كانت درجة التفصيل فيها فانها تبنى عادة على تجميع المجموعات السلعيه بصورة

أقل نسبيا مما يمكن أن تعد به الموازين السلعيه . ولذلك تبقى للموازين السلعيه أهميتها ودورها فى الكشف عن احتمالات ظهور الاختناقات أو الاختلالات التى قد توجد فى أو بين بعض الأنشطة الانتاجية المختلفة أو فى قطاعات الطلب النهائى وهو من أهم المخاطر التى تهدد الخطة ، ذلك أن التوازن العام قد يخفى فى ثناياه مجموعة من الاختلالات أو الاختناقات الجزئيه التى تهدد تنفيذ الخطه بالمعدلات المطلوبه .

٥٠٢٠٣ — ميزان الدخل القومى

لقد سبق أن أوضحنا أن الاهتمام الأساسى لنظام الموازين الاقتصادية سواء كنظام للمحاسبة القومية أو كنظام للتخطيط ، هو تصوير وتحليل عملية اعادة الانتاج الاجتماعى بمختلف جوانبها (المادى ، النقدى ، العمل) ومجالاتها (الانتاج — التوزيع — التداول — الاستهلاك والتراكم) . حيث أنه يتناول النشاط الاقتصادى فى المجتمع ككل وبصورة شامله وعلى مستويات ودرجات متفاوته من التجميع والتفصيل . وعلى ذلك فان الأصل عند تصوير الموازين الاقتصادية أن تتم على أساس مادى أو سلعى ، لتعكس التدفقات الانتاجية والسلعيه فى المجتمع . الا أن التدفقات السلعيه يصاحبها عادة وفى اتجاه مضاد تدفقات نقدية . ومن ثم تصبح دراسة وتحليل التدفقات النقديه فى الاقتصاد القوميه من الأهمية بمكان ، ذلك أنها لا تعدو ان تكون الجانب الآخر لعملية اعادة الانتاج الموسع . ولذلك يشتمل نظام الموازين بالاضافة الى مجموعة الموازين الماديه والتى تعكس التدفقات السلعيه ، مجموعة أخرى من الموازين التى تعكس الجانب النقدى والتدفقات النقدية فى المجتمع . فعلى المستوى القومى نجد ميزان الدخل القومى وهو الصورة التجميعيه للتدفقات النقديه فى الاقتصاد القومى ككل ، بالاضافة الى مجموعات الموازين التركيبيه أو التحليليه التى تقوم بتحليل هذه التدفقات النقديه على درجات أكبر من التفصيل مثل ميزان الدخل الفردى ،

ميزان ايرادات ومصروفات الدوله ميزان الائتمان ، ميزان النقد الأجنبي والموازين الماليه للمؤسسات العامة في المجتمع .

ويعتبر ميزان الدخل القومي من أهم الموازين التي يتضمنها ميزان الاقتصاد القومي في الدول الاشتراكية في شرق أوربا ، حيث يأتي في المرتبة التالية من حيث الاهمية التحليليه والتخطيطيه لميزان الناتج الاجتماعي . ذلك انه يستهدف تصوير التدفقات النقديه المصاحبه للتدفقات السلعيه التي يعكسها ميزان الناتج الاجتماعي . وبذلك تتبلور الأهمية التحليليه والتخطيطيه لهذا الميزان بما يقدمه من امكانيه تحقيق التوازن والاتساق بين التدفقات النقديه والماليه والتدفقات السلعيه في المجتمع ، بما يتفق واعتبارات التوازن والاستقرار الاقتصادي العام . كما أن الدخل القومي وقد استحوذ على ما يشبه الاجماع في اعتباره المؤشر العام للمستوى الاقتصادي في المجتمعات المختلفه ، فانه يستطيع ان يقدم الكثير في دراسات التخطيط التنمية من خلال تطوره ومكوناته الرئيسيه . اذ يعكس من خلال حجمه وطبيعة مكوناته امكانيات التنمية ومعدلاتها وكذلك امكانيات ومعدلات التراكم ورفع مستوى المعيشة .

وتجدر الاشارة الى اختلاف مفهوم الدخل القومي وبالتالي الأسس التي يتم عليها تقديره في مجموعة البلدان الاشتراكية في شرق أوربا عنه في البلدان الرأسماليه . ذلك أن الدخل القومي سواء من ناحية المفهوم أومن ناحية التقدير ، يأتي مرتبطا بمفهوم النشاط الانتاجي في كل من هذه الدول على النحو الذي سبق بيانه عند الحديث عن دائرة الانتاج . ففي الوقت الذي يتسع فيه مفهوم النشاط الانتاجي في الدول الرأسماليه ليشمل كافة الانشطة (عدا الأنشطة الغير مشروعة التي تقوم بانتاج السلع والخدمات)، نجد أن مفهوم النشاط الانتاجي يقتصر في البلدان الاشتراكيه في شرق أوربا على انتاج السلع والخدمات الماديه ، أي السلع الماديه والخدمات المرتبطة بانتاجها وتداولها بصورة مباشرة مثل

خدمات النقل والتخزين والتوزيع . وعليه نجد أن الدخل القومى يقتصر فى هذه الدول الاشتراكية على الدخول المتولده فى مجالات النشاط السلعى والخدمات المرتبطة به مباشرة (الخدمات المادية او المنتجه) وعلى حين نجده فى الدول الرأسماليه يتسع ليشمل بالاضافة الى ذلك ، الدخول المتولدة عن أنشطة الخدمات التى لاترتبط مباشرة بالانتاج السلعى والتى يطلق عليها الخدمات الغير سلعيه أو الغير منتجه . وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة عند أجراء المقارنات الدوليه اذ تشير بعض التقديرات التقريبيه الى أن هذه الخدمات الغير سلعية قد تصل فى أهميتها الى ٢٠ ـ ٢٥٪ من تقديرات الدخل القومى فى الدول المتقدمة .

واتساقا مع هذا المفهوم لدائرة الانتاج فى الاقتصاديات الاشتراكية فى شرق أوربا يأتى تعريف الدخل القومى بأنه مجموع القيم الجديده Newly created values. المتولدة فى مجالات النشاط الانتاجى خلال فترة زمنيه معينه ، هى عادة السنه . ومن هنا يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق بين ميزان الدخل القومى باعتباره الجانب النقدى وميزان الناتج الاجتماعى باعتباره الجانب السلعى للنشاط الانتاجى فى المجتمع . وتتأكد هذه العلاقة بين ميزان الدخل القومى والناتج الاجتماعى لو نظرنا الى كيفية تقدير الدخل القومى . ذلك أن الدخل القومى يمكن تقديره سواء من زاوية الانتاج أو زاوية التوزيع أو زاوية الاستخدام .

فمن زاوية الانتاج نجد أنه بينما لا يشمل الدخل القومى الا على القيم الجديدة المنتجه خلال فترة معينه هى عادة السنه ، نجد أن الناتج الاجتماعى يشتمل على مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال نفس الفترة الزمنية ، أى السنه . أى أن الدخل القومى يساوى الناتج الاجتماعى مطروحا منه الاستهلاك المنتج .

الدخل القومى = الناتج الاجتماعى ـ الاستهلاك المنتج

ومن زاوية التوزيع نجد أن الناتج الاجتماعى هو مجموع قيمة الاستهلاك المنتج وقيمة نصيب العمال وقيمة نصيب المجتمع منه . معنى ذلك أن الدخل القومى هو عبارة عن مجموع قيمة نصيب العمال وقيمة نصيب المجتمع من الناتج الاجتماعى . ولما كان نصيب العمال من الناتج الاجتماعى هو الأجور والمرتبات وما فى حكمها ، ونصيب المجتمع منه هو الأرباح والضريبة على رقم الأعمال وصافى دخول التعاونيات ، فانه يمكننا القول بأن :

الدخل القومى = قيمة نصيب العمال من الناتج الاجتماعى + قيمة نصيب المجتمع منه = الأجور والمرتبات وما فى حكمها + الضريبة على رقم الأعمال والأرباح ودخول التعاونيات .

ومن زاوية الاستخدام نجد أن الدخل القومى يتم تقديره على اساس الأوجه التى استخدم فيها سواء فى أغراض الاستهلاك النهائى أو أغراض التراكم الرأسمالى . وبذلك نجد ان الدخل القومى يمكن تقديره على أنه مجموع الاستهلاك والتراكم الرأسمالى فى المجتمع خلال السنه .

الدخل القومى = الاستهلاك النهائى + التراكم الرأسمالى

ولما كان من الطبيعى ان يرتبط المجتمع بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجى فانه لابد من أخذ قيمة الدخول المتولدة فى مجال التجارة الخارجية فى الحسبان عند تقدير الدخل القومى .

وبعبارة أخرى لابد من الأخذ فى الاعتبار عند تقدير الدخل القومى من زاوية الاستخـــدام صافى أو رصيد ميزان التعامل مع العالم الخارجى (أى صافى حركة الواردات ، والصادرات خلال السنة) . وبذلك تصبح الصورة العامة لتقدير الدخل القومى من زاوية الاستخـــدام هى :

الدخل القومى = الاستهلاك النهائى + التراكم الرأسمالى + رصيد المـــيزان التجارى مع العالم الخارجى .

ويأخذ ميزان الدخل القومى فى صورته المبسطه الشكل التالى :

شكل ميزان الدخل القومى

البيـــــــان	الأفـــراد	القطـــاع المنتـــج	القطـــاع الغير منتـــج
١ ـ التوزيع الاول للدخل ٠			
ـ دخول أفـراد			
ـ دخل المجتمع			
٢ ـ اعـــادة التوزيـــع			
أ ـ			
ب ـ			
جـ ـ			
٣ ـ الدخول النهائيـــه			
٤ ـ الاستخدام النهائـــى للدخل ٠			
أ ـ استهلاك نهائى			
ـ استهلاك أفـراد			
ـ استهلاك جماعى			
ب ـ تراكـــــم (بما فيه الاحتياطيات)			

ويتضح من الوهلة الأولى النظر الى شكل ميزان الدخل القومى الأساس النظرى الـذى بنى عليه نظام الموازين ككل وهو التفرقه بين القطاع المنتج والقطاع الغير منتج وفقا للمفهـوم المادى للنشاط الاجتماعى ٠ كما راعى ميزان الدخل القومى ضرورة التفرقه بين التوزيـــع الأولى للدخل القومى باعتباره تدفقا نقديا مصاحبا لعملية الانتاج الاجتماعـــــى ٠

وبين عمليات اعادة توزيعه ثم التوزيع النهائى له ، الأمر الذى يميز ميزان الدخل القومى فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا عن حسابات الدخل القومى فى الدول الرأسماليه . ذلك أنه وان أمكن تصور أن ميزان الدخل القومى وما يقوم عليه من التفرقه بين قطاع الأفراد والقطاع الغير المنتج ، يمكن أن يؤول الى نفس مجموعة حسابات الدخل القومى المستخدمه فى الدول الرأسماليه ، الا أن الفرق بين كلا النظامين يزال كبيرا من حيث المنطلقات الأساسيه لاعداد وتصوير هذه الحسابات .

ويقوم هذا التصور على القول بأن التقسيم القطاعى فى ميزان الدخل القومى وهو الأفراد والقطاع الغير منتج ، اذا ما تصورنا وجود حسابات لها فأنها لاتعدو أن تكون حساب الأفراد أو القطاع العائلى ، وحساب القطاع المنتج (الأعمال) وحساب القطاع الغير منتج (حساب الحكومه أو المؤسسات الغير منتجه) مضافا اليها حساب العالم الخارجى والذى يصور نتائج المعاملات مع العالم الخارجى . ولكن هذا التصور سرعان ما يصطدم بالاختلافات الكبيرة بين المفاهيم والأسس التى يقوم عليها كل من نظام الموازين ونظام الحسابات القوميه . ويتضح ذلك بالنظر الى العمليات الاقتصادية التى يتضمنها ميزان الدخل القومى .

وبالنظر الى شكل ميزان الدخل القومى نجد أنه يتضمن أربعة مجموعات من المعاملات الاقتصادية التى تتم داخل الاقتصاد القومى ، وذلك كنتيجة منطقية لما يقوم عليه الميزان من التفرقة بين التوزيع الأولى للدخل القومى ، اعادة توزيعه الصورة النهائية للتوزيع ثم كيفية استخدامه وأوجه ذلك الاستخدام . وسوف نقوم بأيجاز باستعراض هذه المجموعات الأربعة من المعاملات الاقتصاديه والتى نأخذ فى تسلسلها شكل المراحل المتعاقبه ، على النحو التالى : ـ

أ - التوزيع الأولى للدخل القومى :

سبق القول بأن الدخل القومى فى الدول الاشتراكية فى شرق أوربا هو عباره عن الدخول الجديده المتولده فى الأنشطه الانتاجيه . ومن ثم يرتبط الدخل القومى وتولده بالناتج الاجتماعى ومجالات انتاجه . ومن هنا يجئ القول بالتلازم بين التدفقات النقديه (أى الدخل القومى) والتدفقات السلعيه (أى الناتج الاجتماعى) ويصبح الدخل القومى مساويا للناتج الاجتماعى بعد استبعاد الاستهلاك المنتج (مستلزمات الانتاج)، ذلك أن الناتج الاجتماعى كما سبق القول يشمل مجموع القيم المنتجه خلال فترة زمنية معينه هى السنه عادة . وينشأ الدخل القومى أو يتولد فى الأنشطه الانتاجيه وفقا للمفهوم السلعى أو المادى لدائرة الانتاج ، اذ ان كل عملية انتاجيه وهى تؤدى الى انتاج أى تدفق سلعى تؤدى فى نفس الوقت الى تولد دخل فى اتجاه عكس أى تدفق نقدى أو دخلى، وتصبح التيارات النقدية أو الدخليه مقابله للتيارات السلعيه . ويكون الدخل المتولد عن العمليه الانتاجيه متطابقا تماما مع الدخل الموزع توزيعا أوليا . وعليه يكون التوزيع الأولى للدخل أما فى صورة دخول العاملين أو الأفراد المنتجين فى المجالات الانتاجيه أو فى صورة دخل المجتمع من عملية الانتاج . ومن ثم فان التوزيع الأولى للدخل القومى يمكن حصره فى مجموعتين .

أ - الدخول الأوليه للأفراد العاملين فى المجال الانتاجى فى المجتمع ، وتشمل الأجور والمرتبات وما فى حكمها بالاضافة الى الدخول التى يحصل عليها أعضاء التعاونيات الانتاجية سواء فى صورة عينيه أو نقديه . وكذلك دخول الحرفيين والمزارعين أصحاب الملكيات الخاصه .

ب - الدخول الأوليه للمجتمع ويتضمن أرباح المؤسسات والمنظمات المنتجه المملوكة للدولة (القطاع الاشتراكى) والضريبه على رقم الأعمال وصافى دخول التعاونيات الانتاجية وأقساط التأمين المدفوعه بواسطه المؤسسات المنتجه .

وبعبارة أخرى اذا كان الدخل القومى هو عباره عن قيمه الناتج الاجتماعى بعد استبعاد قيمة الاستهلاك الوسيط أو المنتج ، فان الدخول الأوليه للأفراد هى قيمه نصيب العمال من الناتج الاجتماعى ، كما أن الدخول الأوليه للمجتمع هى قيمه نصيب المجتمع من الناتج الاجتماعى .

٢ - اعادة توزيع الدخل القومى :

اذا كان التوزيع الأولى للدخل القومى يأتى معبرا عن أو مقابلا لتدفقات سلعيه خلال عمليه انتاج الناتج الاجتماعى وبالتالى الدخل القومى ، الا أن عمليات اعادة توزيع الدخل القومى لا تأتى مقابله أو معبره عن تدفق انتاجى أو سلعى . وعليه تصبح عملية اعادة توزيع الدخل القومى شامله لقطاعى النشاط الاقتصادى ، القطاع المنتج والقطاع الغير منتج ، وذلك على العكس من عمليات التوزيع الأولى للدخل التى تتم فقط فى مجال أو نطاق القطاع المنتج وحده . وعليه تصبح التدفقات النقديه أو الدخليه من القطاع المنتج الى القطاع غير المنتج والتى لا يمكن أن يقابلها مساهمه فى الانتاج ليست عمليه خلق للدخل ولكن اعادة توزيعه اذ ان الدخل يخلق فى القطاع المنتج فقط . ومن ثم تعتبر هذه العمليات مجرد اعادة توزيع للدخل الذى سبق انتاجه أو خلقه فى القطاع المنتج ، وهذا هو مايعرف باسم التحويلات وقد تتم هذه التحويلات أى اعادة توزيع الدخل داخل القطاع المنتج أو سنه وبين القطاع الغير منتج . ويكون المعيار دائما هو مدى تطابق التدفق النقدى مع التدفق السلعى المقابل له داخل القطاع المنتج أو الخدمات الغير منتجه من القطاع الغير منتج .

وتتم هذه التحويلات أى عمليات اعادة توزيع الدخل لاعتبارات اجتماعيه أو اقتصاديه كما قد يكون المستفيد منها هو الأفراد أو القطاع المنتج أو القطاع الغير منتج .

فاذا كانت القاعده فى النظام الاشتراكى ان الدخل هو مقابل عمل (لكل حسب عمله) والمقصود بالعمل هنا هو العمل المنتج الا أن الأفراد قد يحصلون على أجور ومرتبات من القطاع غير المنتج وتأمينات ومعاشات واعانات اجتماعيه . كما أن القطاع المنتج من ناحيه يحصل على تدفقات ماليه خلال عمليه اعادة توزيع الدخل سواء من ميزانية الدوله لتمويل برامج الاستثمار أو من النظام المصرفى فى شكل قروض وسلف ، ويقوم من ناحية أخرى بانفاق جزء من دخله خلال عمليه اعادة التوزيع فى شكل تدفقات الى ميزانيه الدوله (الأرباح على رقم الاعمال ـ مدفوعات التأمين والمعاشات ـ الضريبه على رأس المال الثابت) والى النظام المصرفى فى شكل فوائد على القروض وأقساط مستحقه للسلف والقروض ، والى القطاع الغير منتج فى شكل مدفوعات من خدمات أداها للقطاع المنتج . وتبدو التحويلات أو الدخول الناشئه عن عملية اعادة التوزيع واضحه تماما فى حالة الدخول التى يحصل عليها القطاع الغير منتج ، ذلك أنه وفقا لمفهوم دائرة الانتاج فان كافة المؤسسات التى يشملها هذا القطاع لاتساهم فى عملية الانتاج الاجتماعى وبالتالى لا تنتج دخلا . ويكون كل دورها هو الحصول على دخول سبق انتاجها أو خلقها فى القطاع المنتج وانفاقها . وتأخذ دخول مؤسسات ومنظمات القطاع غير المنتج عادة شكل مدفوعات من ميزانية الدوله لتمويل الخدمات الغير منتجه أو مدفوعات من الأفراد نظير الخدمات التى يحصلون عليها من هذا القطاع مثل خدمات التعليم والصحه والسياحه أو مدفوعات من القطاع المنتج نظير الخدمات التى يحصل عليها أو نظير الاعتبارات الاجتماعية . ويقوم هذا القطاع الغير منتج باعادة توزيع أو انفاق هذه الدخول سواء الى الأفراد العاملين فى المؤسسات الغير منتجه (أجور ومرتبات وما فى حكمها) أو اعانات اجتماعيه مدفوعه للأفراد ، أو الى الدوله فى شكل أقساط التأمين والمعاشات .

٣ - التوزيع النهائي للدخل :

أن الدخل القومي على ما جاء بيانه سابقا مرتبط في تولده أو خلقه بعمليه الانتاج ، بمعنى أنه نتاج النشاط الاقتصادي في القطاع المنتج فقط في الاقتصاد القومي . ومن ثم يصبح التوزيع الأولي مرتبطا على ما رأينا سابقا بعمليه الانتاج . ثم تجري بعد ذلك ونتيجة للاعتبارات الاقتصاديه والاجتماعيه عمليات اعادة التوزيع بما يؤدي الى اختلاف صورة التوزيع النهائي للدخل عن صورته الأولى . ومن هنا يجئ التوزيع النهائي متوقفا على ومرتبطا بالتوزيع الأولي وعمليات اعادة التوزيع . وعليه تصبح صورة التوزيع النهائي للدخل بين القطاعات الثلاث (الأفراد - القطاع المنتج - القطاع الغير منتج) وفقا للقاعده التاليه :

الدخل النهائي = التوزيع الأولي + صافي عمليات اعادة التوزيع (الايراد - المنصرف)

وبناء على هذه القاعدة نجد أن الدخول النهائيه للأفراد هي الدخول الأوليه مضافا اليها صافي عمليات اعادة التوزيع وكذلك القطاع المنتج . أما القطاع الغير منتج فنظرا لأنه لا يحصل على دخول أوليه وفقا لمفهوم دائره الانتاج ، فان كل دخله هو دخل مكتب نتيجة عمليات اعادة التوزيع الامر الذي يجعل دخول القطاع الغير منتج تتساوى مع التحويلات التي يحصل عليها خلال عمليات اعادة التوزيع سواء من قطاع الأفراد (مدفوعات - مقابل خدمات غير منتجه وضرائب ومدفوعات للدولة والبنوك وشركات التأمين) أو من القطاع المنتج (ضرائب وأرباح لميزانية الدوله ومدفوعات نظير الخدمات الغير منتجه ..)

٤ - الاستخدام النهائي للدخل :

اذا كان الاستخدام النهائي للدخل هو الهدف من توليده وخلقه ، الا أن ميزان الدخل القومي قد حرص على الفصل بين التوزيع النهائي للدخل والاستخدام النهائي له. وعليه اذا كانت ارقام التوزيع النهائي للدخل تعكس التغيرات التي حدثت على الدخول الأوليه

لاعتبارات اجتماعيه واقتصاديه فان أرقام الاستخدام النهائى تعكس كيفية توزيع القطاعات الثلاث (الأفراد - القطاع المنتج - القطاع الغير منتج) للدخول النهائيه التى تحت تصرفهم على أوجه الاستخدام المختلفه - الامر الذى يساعد على تحقيق التوازن والاتساق بين التدفقات النقديه أو الدخليه والتدفقات السلعيه فى المجتمع . وعليه فان أوجه الاستخدام النهائى لدخول القطاعات هى على النحو التالى .

أ - قطاع الأفراد ويقوم باستخدام دخله النهائى اما لاغراض الاستهلاك (النهائى) أو الادخار (التراكم الفردى أو الخاص) .

ب - القطاع المنتج ويقوم باستخدام دخله النهائى لاغراض التراكم المنتج (أى داخل القطاع) بالاضافة الى مخصصات الاحتياطيات .

جـ - القطاع الغير منتج ويستخدم دخله النهائى فى اغراض الاستهلاك الجماعى أو تكوين تراكم فى نفس القطاع .

٦٠٢٠٣ ـ ميزان القوى العاملة

يستحد ميزان القوى العاملة فى الاقتصاديات الاشتراكية فى شرق أوربا أهمية خاصة باعتباره يقوم على تحليل وتخطيط عملية اعادة الانتاج من زاوية العمل بما يساعد على استكمال الصورة من جوانبها الثلاث : العينى أو المادى والنقدى والعمل . وترجع هذه الأهمية الى طبيعة الاساس النظرى الذى يقوم عليه نظام الموازين فى هذه الاقتصاديات الاشتراكية والذى يعتمد اساسا على نظرية العمل فى القيمه ، الأمر الذى يضيف بعدا آخرا لاختلاف الأساس النظرى لنظام الموازين عن الأساس النظرى لنظام الحسابات القوميه المطبق فى الاقتصاديات الرأسماليه . وليس المجال هنا هو شرح نطرق نظرية العمل فى القيمه بقدر ما هو أساسا لبيان أهمية تصوير واعداد ميزان الاقتصاد القومى من زاوية قوة العمل باعتبارها المصدر الوحيد للقيم المنتجه فى الاقتصاد الاشتراكى (أى لانتاج كل من الناتج الاجتماعى والدخل القومى) كما سبق تصويره واعداده فى صورته العينيه والنقديه .

ويهتم ميزان القوى العاملة فى الاقتصاديات الاشتراكية بحصر موارد القوى العامله ومقابلتها بالاحتياجات المختلفه اليها فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات منها سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو الاقليمى . ذلك أن تنفيذ خطط التنمية القومية والقطاعيه (أو على مستوى النشاط أو الوحدة الانتاجية) والاقليمية أمر مرهون بمدى توفير احتياجات القوى العامله وفقا للقدرات والخبرات والمهارات المطلوبه . ومن ثم نستطيع ربط ومقابلة الجوانب الثلاث (الماديه والنقل والعمل) لعملية اعادة الانتاج الموسع erpended reproduction process.
وبعبارة أخرى الناتج الاجتماعى والدخل القومى وموارد القوى العامله المتاحة فى المجتمع . وعليه يأتى ميزان القوى العامله معبرا عن الموارد المتاحة لقوة العمل وكذلك استخداماتها المختلفه سواء على المستوى القومى أو القطاعى أو الاقليمى .

ويأخذ بالتالى ميزان القوى العاملة الشكل التالى :

ميزان القوى العاملة

البيان	العدد فى بداية المدة	التغيرات فى عدد السكان	العدد فى نهاية المدة	المتوسط خلال المدة
	طبيعة هجرة المجموع			
	ذكور اناث ذ أ ذ أ ذ أ ذ أ ذ أ			

أ - الموارد :

- عدد السكان
- اقل من ١٤ سنه
- من ٦٠ الى ٦٥
- القادرين على العمل
- طلبه اكبر من ١٤ سنه
- عجزه
- غير عاملين آخرين
- عاملين فى غير سن العمل
- العاملين فعلا
- منظمين
- موظفين
- المجموع

ب - الاستخدامات :

١ - أفراد عاملين

- فى القطاع المنتج

زراعه

صناعه

نقل

...

- فى القطاع غير المنتج

اسكان

تعليم

بنوك

...

٢ - أفراد غير العاملين

ربات البيوت

طلبه فى سن الانتاج

غير القادرين

ويتضح من هذا الشكل المبسط لميزان القوى العامله أهميته التحليليه والتخطيطيه ، ذلك انه يعطى صورة تفصيلية عن الامكانيات المتاحة من قوة العمل فى المجتمع وكذلك الاستخدامات المختلفه لها بما يساعد على تحقيق واختبار التوازن بينهما سواء على المستوى القومى او القطاعى أو النشاط او الاقليم كما سبق القول . وهذه هى النواحى الهامه فى عملية التخطيط من أجل التنمية .

ذلك ان تنفيذ برامج وخطط التنمية يستلزم ضرورة توافر قوة العمل بالقدر والمهارات والخبرات المطلوبة وفقا لطبيعة وظروف النشاط الانتاجي . كما ان اعداد مثل هذا الميزان على المستوى الاقليمي أمر حيوى لتحقيق التنمية الاقليمية المتكافئة جنبا الى جنب مع تنفيذ خطط التنمية القومية . واذا كان ميزان القوى العامله على المستوى القومى قد يفيد كثيرا فى اعداد واتخاذ القرارات المتعلقة بالأساليب الفنية للانتاج وما اذا كانت مكثفه للعمل أو لرأس المال ، فان نفس الميزان على المستوى الاقليمى قد يساعد كثيرا فى اعداد واتخاذ القرارات المتعلقة باعادة توزيع قوة العمل القومية على مختلف الاقليم الاقتصادية فى الدولة .

خلاصة القول ان لميزان القوى العاملة العديد من الاستخدامات التطبيقية سواء فى أغراض التحليل أو التخطيط والتنبؤ ، خاصة اذا ما تم اعداده فى صورة الثلاث (الصورة الاحصائية ، الصورة التخطيطيه ، والصورة التأشيرية) ، والتى يمكن الاشارة الى أهمها على النحو التالى :

أ ـ تحليل ودراسة حجم ومعدلات نمو القوة العاملة فى المجتمع .

ب ـ تحليل ودراسة حجم ومعدلات نمو القوة العامله فى مجالات النشاط الاقتصادى المختلفه أى فى مجال النشاط المنتج ومجال النشاط غير المنتج .

جـ ـ اجراء الدراسات التحليلية عن تطور حجم العمالة ومعدلات نموها على مستوى الفروع داخل القطاع المنتج والقطاع غير المنتج .

د ـ استكشاف التغيرات اللازم احداثها فى هيكل العماله وتوزيعها سواء على الأنشطة المختلفة أو الاقليم المختلفة وما يستلزمه ذلك من ضرورة تطوير نظم التعليم العام والتعليم الفنى والتدريب المهنى ... الخ .

هـ ـ اعطاء المؤشرات العامه اللازمه لتخطيط وتنمية موارد المجتمع من القوة العامله بما يتفق ومتطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

ملحـــــــــق

التصنف السلعى المطبق فى اعداد الموازين السلعيه فى ج٠م٠ع٠ الان

أ مجموعة السلع الزراعيـــــــــة

مجموعة الغلال :

١ ـ القمح
٢ ـ الشعير
٣ ـ الذرة الشاميه
٤ ـ الذرة الرفيعة
٥ ـ ارز شعير

مجموعة البقوليات :

٦ ـ الفول
٧ ـ العدس
٨ ـ الترمس
٩ ـ الحمص
١٠ ـ الحلبه

مجموعة الحبوب الزيتيه :

١١ ـ بذره كتان
١٢ ـ فول سودانى
٢٠ ـ بصل

مجموعة الفاكهة والاشجار الخشبية :

٢١ ـ فاكهة
٢٢ ـ زهـــور
٢٣ ـ اشجـار

مجموعة الاعلاف الخضراء :

٢٤ ـ برسيم
٢٥ ـ بذره برسيم
٢٦ ـ اتبان
٢٧ ـ محاصيل اخرى
٢٨ ـ احطاب

الانتاج الحيوانى :

٢٩ ـ عمل حيوانى
٣٠ ـ سماد بلدى

١٣ ـ سمسم

١٤ ـ قصب السكر

مجموعة الالياف :

١٥ ـ القطن

١٦ ـ كتان الياف

١٧ ـ تيل

١٨ ـ جوت

مجموعات الخضر والبصل :

١٩ ـ خضر

٣١ ـ البان

٣٢ ـ حيوانات وطيور حية للذبح

٣٣ ـ بيض

٣٤ ـ صوف شعر

٣٥ ـ عسل نحل

منتجات الثروة المائيه وصيد البر :

٣٦ ـ اسماك

٣٧ ـ اسفنج

٣٨ ـ صيد البر .

البن والشاى :

٣٩ ـ بن

٤٠ ـ شاى

٤١ ـ التبغ

ب ـ قائمة السلع الصناعيـــــة

الحلج والكبس :

١ ـ قطن محلوج
٢ ـ بذرة قطن

المناجم والمحاجر :

٣ ـ استخراج الفحم

استخراج المعادن :

٤ ـ خام الحديد
٥ ـ خام المنجنيز
٦ ـ خامات معدنيه اخرى

استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي

٧ ـ الرتول الخام
٨ ـ الغاز الطبيعى

٩ ـ استخراج الاحجار والطين والرمل والزلط

استخراج خامات غير معدنيه أخرى :

١٠ ـ الفوسفات
١١ ـ الملح
١٢ ـ الكبريت
١٣ ـ اخرى

المواد الغذائيه :

١٤ ـ لحوم طازجه
١٥ ـ امعاء وخلافه
١٦ ـ لحوم محفوظه
١٧ ـ جلود مدبوحات
١٨ ـ اسماك مقشورات محفوظه
١٩ ـ منتجات الالبان
٢٠ ـ خضروات وفاكهة محفوظة
٢١ ـ دقيق قمح وذره شعير
٢٢ ـ ارز مضروب
٢٣ ـ فول عدس مجروش
٢٤ ـ مخلفات المطاحن
٢٥ ـ مخلفات المضارب

٢٦ ـ الخـــــبز
٢٧ ـ البسكويت

٢٨ — سكر خام
٢٩ — سكر مكرر
٣٠ — العسل الاسود
٣١ — المولاس
٣٢ — سكر نبات وأخرى
٣٣ — مخلفات العصر
٣٤ — الشيكولاته
٣٥ — حلوى
٣٦ — زبده ومسلى صناعى
٣٧ — زيت بذره القطن
٣٨ — زيوت اخرى
٣٩ — النشا
٤٠ — الجلوكوز
٤١ — الحلاوة الطحنية
٤٢ — المكرونه
٤٣ —
٤٤ — كسب بذرة القطن
٤٥ — علف الحيوان
٤٦ — ثلج
٤٧ — بن مطحون
٤٨ — شاى معبأ
٤٩ — توابل مطحونه
٥٠ — اصناف اخرى

المشروبات

٥١ — المشروبات الكحولية
٥٢ — النبيذ
٥٣ — البيرة والمولت
٥٤ — المياه الغازية
٥٥ — مشروبات اخرى
٥٦ — سجاير وسيجار وخلافه الغزل والنسيج

٥٧ — غزل القطن
٥٨ — منسوجات قطنية
٥٩ — غزل الصوف
٦٠ — توس والياف صناعية
٦١ — منسوجات صوفية
٦٢ — غزل الحرير
٦٣ — منسوجات حريريه
٦٤ — سجاد وكليم
٦٥ — ملابس داخليه وتريكو وشربات
٦٦ — أصناف اخرى

الملابس الجاهزة والاحذية :

٦٧ — الاحذيه الجلديه بجميع أنواعها
٦٨ — الملابس الجاهزه والازياء
٦٩ — البطاطين

٧٠ - الخشب والفلين

الاثاث والادوات الخشبية

٧١ - المونيليات

٧٢ - ابواب وشبابيك خشبية وخلافه

الورق والكرتون ومنتجاتها

٧٣ - عجينه الورق

٧٤ - ورق كتابة

٧٥ - ورق لف وتعبئه

٧٦ - ورق كرتون

٧٧ - ورق سجاير

٧٨ - العبوات الورق والكرتون

٧٩ - ورق جرائد

الطبع والنشر

٨٠ - جرايد ومجلات

٨١ - كتب

٨٢ - أخرى

الجلود والصناعات الجلدية عدا الاحذيه

٨٣ - جلود مدبوغة

٨٤ - منتجات جلدية

الكاوتشوك ومنتجاته

٨٥ - كاوتشوك خام

٨٦ - اطارات

٨٧ - منتجات الكاوتشوك

الصناعات الكيماوية

٨٨ - حامض كبريتك

٨٩ - كربونات الصوديوم

٩٠ - صودا كاوية

٩١ - اسمدة فوسفاتية

٩٢ - اسمدة آزوتيه .

٩٣ - كلور وغازات صناعية

٩٤ - منظفات صناعية

٩٥ - مستحضرات دوائيه

٩٦ - منتجات البلاستيك وتشمل الصوف الصناعى

٩٧ - مستحضرات الزينه

٩٨ - بويات وورنيشات

٩٩ - نقاب

١٠٠ - صابون

١٠١ - جلسرين

١٠٢ - مبيدات حشرية
١٠٣ - مواد الصباغة الوسيطة
١٠٤ - افلام التصوير
١٠٥ - الماء الثقيل
١٠٦ - منتجات كيماوية أخرى

منتجات البترول والفحم :

١٠٧ - بنزين
١٠٨ - كيروسين
١٠٩ - سولار
١١٠ - ديزل
١١١ - مازوت
١١٢ - مواد تزييت وتشحيم
١١٣ - الفحم الكوك
١١٤ - الفحم المقطر (تقطير الفحم)
١١٥ - أخرى

منتجات من خامات غير معدنية :

١١٦ - الطوب
١١٧ - زجاج مسطح
١١٨ - مصنوعات من زجاج
١١٩ - اسمنت
١٢٠ - مصنوعات من اسمنت
١٢١ - الخزف والصيني
١٢٢ - الحراريات
١٢٣ - منتجات اخرى

١٢٤ - الصناعات المعدنية الاساسية
١٢٥ - المنتجات المعدنية
١٢٦ - الات وماكينات غير كهربائية
١٢٧ - الات وماكينات كهربائية
١٢٨ - وسائل نقل
١٢٩ - صناعات متنوعه
١٣٠ - الكهرباء

أهـــم المراجـــع والقـــرارات

أ ـ باللغه العربية :

(١) محمد فوزى شاهين : عرض وتقييم للموازين السلعيه والخدميه التى تم اعدادهـــا بجهاز التخطيط بجمهورية مصر العربيه ، اللجنه العلميـــه للتشابك الاقتصادى ، مكتب وزير الدولة للتخطيط ، مذكـــره رقم ٨٥٣ ، ١٩٧٣ .

(٢) خليل حسن خليل : اقتصاديات الاشتراكيه (خمسه أجزاء) معهد التخطيـــط القومى ـ القاهرة . مذكره ٥٨٠ .

(٣) دكتور عاطف السيد : محاضرات فى الموازين الاقتصاديه ، مذكره داخليه ٢٧٣ ، معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ١٩٧٢ .

ب ـ باللغه الانجليزيه :

(4) Abdel-Rahman, I.H., Planning for balanced social and economic development, Egypt, Memo 63, INP Cairo, 1961.

(5) El-Imam, M.M.,On economic balances and alternative methods of valuation, Memo 723, INP,Cairo.,

(6) Khalil Fathi, The methodology and utiization of the input-output model in national economic planning. Unpublished pH.D. dissertation, Prague School of Economics, Prague, 1972

(7) Lukacs, O.& others, Input-output tables, their compilation and use, Akademiai Kiado, Budapest, 1962.

(8) Pavlov, G., Material balances and their ultization in planning for inter-branch relations, Memo. 726. INP. Cairo, 1967.

(9) Schulmeister, and others, The use of commadity balances in foreign trade planning, Memo 1000, INP, Cairo, 1971.

(10) Spevacek, V., The balance of the national economy, Memo, 636, 4 Parts, INP, Cairo, 1966.

(11) Spevacek, V., Some methodological aspects of elaborating the national economic plans Universite 17, Listapadu Praze, 1968

(12) Stone P. Input-output and national accounts, OEC, 1962.

(13) U.N. A system of national accounts, (proposals for the revision of SNA, 1952) E/CN, 3/320, 1965.